

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه، الثلاثاء 10 دجنبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 3؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 3؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: 13 جواب.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشعر الآن في معالجة أسئلة المحور الأول حول موضوع السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، من زاوية ما تطرحه من تحديات وما تفتحه من آفاق.

عدد الأسئلة المتوصل بها بشأن هاذ المحور 8 أسئلة. نفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

ما هي إنجازات حكومتكم في مجال حقوق الإنسان؟

السيد الرئيس:

شكرا.

في نفس المحور، الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 257

التاريخ: الثلاثاء 13 ربيع الثاني 1441هـ (10 دجنبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإثنان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، حول موضوعين اثنين:

- 1- السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛
- 2- سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير النولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين اثنين:

يتعلق أولها بالسياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان والتحديات والآفاق، وقد وقع اختيار المكتب والسيدات والسادة رؤساء الفرق على اختيار هذا الموضوع بسبب تزامن هذه الجلسة مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان؛

والموضوع الثاني المبرمج في هذه الجلسة يتعلق بسياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

طيب، قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، لكم الكلمة السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير النولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فرغم إعلانكم منذ 2017 عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان طبقا للبرنامج الحكومي، إلا أن هذه الخطة لا تجد طريقها للتنفيذ في ظل غياب تدابير إجرائية، بل وآليات التمويل اللازمة.

فأين وصل تفعيل مطلب الحكامة الأمنية في علاقتها بمراقبة السياسات والممارسات الأمنية وسن إستراتيجية للحد من الإفلات من العقاب؟ هذان المطلبان اللذان اعتبرا حينها قيمة مضافة، تم على أساسها تحيين خطة العمل من أجل الديمقراطية.

لماذا لم يعطى الطابع المؤسسي لهذه الخطة التي انطلقت بمقاربة تشاركية وأصبحت فيما بعد خطة حكومية لنتهي كخطة قطاعية؟ ولماذا لم تصدر في الجريدة الرسمية؟

كيف تم إسقاط الربط بين رهانات الديمقراطية وأهداف التنمية المستدامة؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد أبان الواقع الحقوقي عن تردد كبير في الإرادة السياسية لاحترام حقوق الإنسان وإعمال المواثيق الدولية ذات الصلة، حيث ما فتئ تعاطي الحكومة مع حقوق الإنسان يطبعه الارتجاف، ارتجاف حقوقي يتجسد في سن مقتضيات متقدمة والتراجع عليها بمنطق الاستثناء أو التقدير، ما تسبب لبلادنا في وابل من الانتقادات الصادرة عن المنتظم الدولي وعن المؤسسات الوطنية، مثل سن الزواج في مدونة الأسرة بعد المخاض الذي عرفته هذه المدونة، والذي حدد في 18 سنة، قبل أن يتم التراجع عليه وإعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تزويج القاصرات عن سن 16 سنة، أو بعد تعديل 2007 لقانون الجنسية وإعطاء الرجل حق نقل الجنسية المغربية إلى زوجته الأجنبية مع حرمان المرأة المغربية من نفس الحق، في ضرب لمبدأ المساواة، رغم التزامات المغرب الناجمة عن رفع التحفظات على الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز.

أو كذلك تحديد سن العمل بالنسبة للعاملات في المنازل في سن 18 سنة في مشروع القانون رقم 19.12، قبل التراجع عليه إلى سن 16 سنة، علما أن ظاهرة، طبعا، تشغيل الأطفال لازالت متفشية (247.000 طفل يشتغل سنة 2018 حسب المندوبية السامية للتخطيط). أهذا هو الاستثناء المغربي؟

كما أن تعاطي الحكومة مع المنظومة يطبعه التراجع الخطير الذي تعرفه الحريات الفردية والحريات العامة، كحرية التعبير والتجمع وطغيان المقاربة الأمنية في مواجهة الحركات الاحتجاجية السلمية في العديد من المناطق ضد التهميش والواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، ومال محاكمة النشطاء الحقوقيين والصحافيين والصحافيات، بعد التكييف السياسي، ما يطرح بإلحاح إشكالية استقلالية القضاء.

السيد رئيس الحكومة،

كيف لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نأتمنكم على احترام حقوق

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد خطت بلادنا السيد رئيس الحكومة خطوات هامة في مجال تعزيز الحقوق والحريات، إلا أن هذا التطور الإيجابي تشوبه مجموعة من الاختلالات التي تدعو للقلق وتشوش على المكتسبات التي راكمتها بلادنا في هذا المجال.

لذلك، نسانتكم، السيد الرئيس المحترم، حول سياسة الحكومة من أجل مواصلة النهوض بواقع حقوق الإنسان ببلادنا وتصحيح الاختلالات الحاصلة ضمن هذا المسار. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما هي الخطوط العريضة للسياسة الحكومية لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان ببلادنا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

سؤال فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ومن منطلق منظورنا لحقوق الإنسان في بعدها الشمولي، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كالحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الشغل والحق في الأمن والحق في بيئة سليمة والحق في العمل اللائق، وعلى الرغم من التزامات بلادنا وتفاعلها مع الآليات الدولية لمنظومة حقوق الإنسان والتنصيص عليها في الوثيقة الدستورية ل2011، إلا أننا نسجل العديد من الأعطاب و الاختلالات المرتبطة بالإعمال الفعلي لهذه الحقوق في أبعادها الكونية.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمت،

سؤالنا السيد رئيس الحكومة: ما هي سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. نفس السؤال.

آخر كلمة وآخر سؤال مبرمج في هاذ المحور للمستشار المحترم السيد عبد الطيف أعمو وزميله عدي شجري.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

إن الواقع الحقوقي في المغرب، بقدر ما يحفل بكثير من التراكبات الإيجابية، فما زالت تحرقه ممارسات سلبية مما جعله يعرف تراجعات كبيرة. السؤال الكبير هل الأمر يتعلق بمجرد تراجعات لأسباب وقتية أم الأمر يتعلق برودة عن مكتسبات هذا البلد أو أن الأمر يتعلق بمجرد توقف بسيط قد يستمر قطار حقوق الإنسان طريقه لضمان الحرية والعدل والأمن وسلامة المواطنين؟

السيد رئيس الحكومة،

لا يخفى عليكم أن الأسباب التي تجعل التوترات لها ارتباط مباشر بالسياسات العمومية في جانبها المتعلق بالحق الاجتماعي، السكن، الشغل، الصحة والتعليم وغير ذلك، فإن غياب هذه السياسة أو ضعفها أو نقصها هو بمثابة عنف من نوع آخر على حياة المواطنين وبمثابة ضغط وقهر للمواطن. فالأوضاع التي تترتب عن هاته الحالة من الطبيعي أن يكون الإنسان لم يجد مفرًا إلا التشكي، لن يجد له طريقًا إلا أمام مسؤولي البرلمان أو الحكومة أو إلى الشارع، والساحة السياسية فارغة لضعف آليات الوساطة وما يمكن الاتجاه إليه.

هل يعقل أن تفتح باب السجون وباب الكوميساريات وباب المحاكم ووضع الناس في السجون لأنهم طالبوا بلقمة عيش وطالبوا بالكرام؟ هل يعقل أن تنزل النساء إلى الشوارع للمطالبة بالحماية الأمنية لأن العنف ضد

الإنسان والحرية النقابية، كمبدأ أساسي وحق أساسي من حقوق العمال، تعيش محنة حقيقية ولا متناهية من خلال الهجوم الممنهج على الحريات النقابية والممثلين النقابيين، وتشريعاتنا الوطنية تجرم ممارسة الحق النقابي عبر اجترار الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي، الذي بمقتضاه يتابع النقابيون ويزج بهم في السجون، والحكومة تتماطل وتصر على عدم التصديق على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية، فإلى متى سيستمر حرمان فئات عريضة من موظفي القطاع العام من الالتئام والحق التنظيم النقابي؟

كيف لنا أن نأتمنكم على حقوق الإنسان والحكومة تستعد للالتفاف على الحقوق والمكتسبات التشريعية للطبقة العاملة، بتمرير قانون تكبيل ممارسة حق الإضراب، وهو اللازمة والنتيجة الطبيعية للحرية النقابية ومنح أرباب العمل من خلال مرونة الشغل اليد الطولى في تسريح وطردهم وفتح الباب على مصراعيه أمام الهشاشة، التي أصبحت تطل الوظيفة العمومية؟ كل ذلك في غياب مقومات الحوار الاجتماعي الحقيقي، والحكومة تتعسف على حقوق الأفراد والجماعات وتبخس سلطة القضاء، من خلال تمرير المادة 9 غير الدستورية في قانون المالية ل سنة 2020.

وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تشكل تحديات ذات صلة مباشرة بالتنمية المستدامة وإقرار العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، وفي ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية وتخصيص الإمكانيات المادية الضرورية وتحقيق الاتقائية بين السياسات العمومية، تبقى التقارير الدولية والوطنية صادمة، سواء بالنسبة للتعليم من حيث ضعف الجودة والهدر المدرسي، ظاهرة أطفال الشوارع، نسبة الأمية. أو بالنسبة للصحة، وفيات الأمهات، ضعف الولوج للخدمات الصحية الأساسية وللحماية الاجتماعية وعموم الخدمات العمومية وترتيب المغرب المتدني حسب مؤشرات التنمية البشرية، ما أدى إلى الإقرار بفشل النموذج التنموي.

وأخيرا، السيد رئيس الحكومة، إن تحقيق بلادنا لأهداف التنمية المستدامة ل2030، يبقى رهينا بربح التحديات الكبيرة المرتبطة بتوسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية وبمطالب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات أي بالتعاطي الجدي والمسؤول مع منظومة حقوق الإنسان التي سبقي الاتحاد المغربي للشغل يطالب ويناضل من أجل إقرارها، وسنطالب المجلس بلجنة موضوعاتية حول الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن للفرق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

التعددية والمستقلة المعنية بحماية الحقوق والحريات والديمقراطية التشاركية وتعزيز حقوق الإنسان والحكمة الجيدة"، انتهى كلام جلالة الملك. وهذا المسار بالنبوض بحقوق الإنسان يبقى ورشا مفتوحا، ويبقى يتطلب جمدا متواصل مستمرا، لأننا واعون بالتحديات الكبرى التي ينبغي التصدي لها باعتبار التدابير الملائمة، وخصوصا بتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ومحاربة كل أشكال الميز، كما ينص على ذلك دستور المملكة.

وقد جعلت الحكومة مسألة حقوق الإنسان في صميم أولوياتها بموجب البرنامج الحكومي الذي نص على اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي وتحسين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين سأحدث في إطار محاور:

والمحور الأول، هو أهم المنجزات الحكومية في مجال حقوق الإنسان. وأول شيء في هذه المنجزات هو تعزيز البناء المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان، ذلك أنه من بعد دستور 2011 وفي هذه المرحلة أيضا نرسي أسس البنيات التحتية - كما يقول السيد وزير الدولة - البنيات التحتية لحقوق الإنسان، هاذيك البنيات التحتية والمؤسسات هي الضمانة لاستمرار احترام حقوق الإنسان في المستقبل، ليست قرارات آنية ولا حكومية، إنما هي بنیان متكامل مؤسسي تشريعي وتنظيمي قبل أن يكون مجرد ممارسات، وهو عمل تشاركي، وأنا أستغرب من بعض السادة البرلمانيين اللي تيجيو تيعيبو على الحكومة أمور أصدروها ها تشريعا، وصوتوا عليها هنا، ومن حقهم أن يعدلوا ويعيبون على الحكومة أمور أحكاما صدرت في القضاء، فين هو الفصل بين السلطات؟ ما فهمتش، فلذلك هذه سلطة حكومية، الحاجة اللي في المكنة ديالنا ومن المسؤوليات ديالنا حاسبونا عليها، الحاجة اللي مشاركين فيها احنا وإياكم من قبيل التشريعات حاسبو ريوسكم وحاسبونا، خصوصا أن القوانين تتبقي هنا 3 سنين، 3 سنين ونصف، صوتو عليها كيف ما بغيتو غير خرجوها، والقانون الجنائي ومشروع القانون الجنائي نموذج، 3 سنين ونصف وبدون الحديث على القول والقال. وهناك مقتضيات تهم القضاء والقضاء مستقل، نحترم قراراته، ولكن الحكومة لا تتحمل مسؤولية القرارات القضائية.

إذن أول مجال هو تعزيز البناء المؤسساتي، البناء المؤسساتي هو المهم: أولا، تعزيز دور استقلال السلطة القضائية واستكمال هذا الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، وهو ما عملت عليه الحكومة طيلة هذه الفترة الماضية، وتجسد ذلك في عدد من إمام مشاريع قوانين أو غيرها؛ ثانيا، تعزيز أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حتى هذا راه ورش مهم جدا وهذا فيه:

أولا، تعزيز أدوار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن هنا جاء اعتماد القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي

النساء مستشري في البلاد؟ هل يعقل أن تنزل الحركات الحقوقية للمطالبة بحماية الطفلات النساء أو الفتاة أو البنات التي تتزوج في أقل من 18 سنة؟ ارتفاعات، انظروا إلى تقارير المجلس الاجتماعي والاقتصادي في هذا المجال. هل يعقل أن يبقى وضع المهاجرين في ما هو عليه، أن يحمل المهاجرون في حافلات في وسط المغرب، ويوزعون في الشوارع داخل المدن؟ انظروا مدن الجنوب من تزيت وأكدير ومراكش وغيرها كيف امتلأت في ظرف وجيز.

هل يعقل أمام بلد يعتبر نفسه مستقبلا للهجرة لا يتوفر على قانون ملائم ومحين لاستقبال المهاجرين؟

هناك فراغ بشكل قوي، وبالتالي نظن بأنه لابد من انتباهكم إلى أن المقاربة الأمنية لا يمكن أن تكون وحدها كافية، إذا لم تكن قادرة على خلق التوازن بين ما هو أمني وما هو حقوقي، وهذه في صلب السياسة العمومية، فالوضع المترتب عن إصلاح القضاء جعل الطين بلة، فأصبحت الآن كحكومة تفقدون كل العناصر التي تجعلكم تراقبون مدى تنفيذ السياسات الجنائية التي تصنعونها مع البرلمان وبدون أن يكون لدينا أداة مراقبة، فنحن نؤدي الثمن اليوم لأن القضاء أصبح اليوم جزء من الآلة الأمنية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة اللي استعنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنا مرة أخرى سعيد بأن أجب على هاذ السؤال المرتبط بموضوع السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق، وهي مناسبة للوقوف على التطورات الإيجابية المهمة والكبيرة التي شهدتها بلادنا وعرفتها طيلة العقود الأخيرة وخصوصا العقدين الأخيرين، ولكن الفقرة الكبرى كانت بعد دستور 2011، هذا الدستور الذي يقول عنه جلالة الملك في رسالة ملكية سامية "بعد ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، يتلاءم والمرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ويكرس مبدأ الاستقلال التام للسلطة القضائية ويرسي مجموعة من الهيئات المتعددة أو

عقوبات أخرى؛

خامسا، التقليل من حالات الحكم بعقوبة الإعدام؛
وأخيرا، اعتماد بدائل العقوبات السالبة للحرية كالعزل من أجل المنفعة العامة والغرامة اليومية والتقييد الإلكتروني والوضع تحت الاختبار القضائي وغيره، وهذه البدائل للعقوبات السالبة للحرية هو أيضا مهم جدا في تمتيع هؤلاء المحكومين في إطار معين وفق قرار قضائي بهذه الحقوق.

على مستوى مراجعة قانون المسطرة الجنائية تم أيضا إعداد مشروع قانون المسطرة الجنائية ويتضمن عدد من التعديلات التي تستمد مرجعيتها من الدستور ومن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ومن بينها: تعزيز وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة، تعزيز حقوق الدفاع، تعزيز المراقبة القضائية على عمل الشرطة القضائية، مراجعة ضوابط الوضع تحت الحراسة النظرية وترشيد الاعتقال الاحتياطي، وضع آليات للوقاية من التعذيب، تعزيز وتقوية آليات مكافحة الجريمة وحماية الضحايا، إرساء مقاربة جديدة لعدالة الأحداث ومقاربة آلية التنفيذ الجزري.

هذه أهم توجهات هذا مشروع هذا القانون، ولكن فيه عدد من الإجراءات المهمة، أذكر بعض الإجراءات، هذا مشروع قانون غادي يتحال قريبا، فيه اعتماد التسجيل السمي البصري أثناء استجواب الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية المشتبه في ارتكابهم جنح أو جنائيات، التنصيص على حضور محامي خلال الاستماع للمشتبه فيهم الأحداث المحتفظ بهم أو الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية، منح حق الاتصال بالمحامي ابتداء من الساعة الأولى لإيقاف المشتبه فيه، عدم جواز تمديد مدة الحراسة النظرية إلا بمقتضى أمر كتابي معلل صادر عن النيابة العامة بالنسبة لكافة الجرائم، إلزام ضابط الشرطة القضائية بإخضاع الشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية لفحص طبي بعض إشعار النيابة العامة، التنصيص على بطلان كل إجراء يتعلق بشخص موضوع تحت الحراسة النظرية إذا تم بعد انتهاء المدة القانونية للحراسة النظرية وبعد التمديد المأذون به قانونا وهذه كلها ضمانات لممارسة حقوق معينة لحماية حقوق هؤلاء المتهمين، وهي ستضع هذه المنظومة التشريعية للمملكة في مصاف المنظومات الدولية الحافظة لحقوق الإنسان والحامية لها.

إعداد مشروع قانون 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، والذي يهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل لممارسة الطب الشرعي بهدف الرفع من جودة الخبرات الطبية القضائية التي سيتم إنجازها في إطار هذا التخصص الطبي وتوفير الأطر البشرية المؤهلة والمتخصصة بما يساهم في تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وقد أحيل هذا المشروع على البرلمان قصد المصادقة عليه.

تعزيز حقوق الإنسان في المؤسسات السجنية أيضا حظي هذا الجانب بجهود متوالية، ومن بينها تعزيز الجهود في مجال مناهضة التعذيب من خلال تحريك متابعات قضائية في حق منتهكي القانون المتهمين بارتكاب أعمال

نشر في فاتح مارس 2018 بالجريدة الرسمية، والذي عزز اختصاصات هذه المؤسسة الوطنية المهمة، وخصوصا عبر إحداث 3 آليات وطنية جديدة وتمتعها باستقلالية، باستقلال وظيفي كبير، وهذه الآليات هي الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات، والآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة؛

تنظيم هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز إلى أن صدر القانون المعتمد والمنظم لهذه الهيئة؛

ثالثا، تعزيز أدوار مؤسسة الوسيط، وهو من خلال اعتماد قانون، عدلنا في هذا القانون ورسخ عمل الوسيط كمؤسسة دستورية حديثة وفعالة للدفاع عن حقوق المواطنين وكلجأ للتظلم من أي تعسف، وخصوصا من الإدارة أو شطط من قبلها أو تجاوز وكذلك آلية مرجعية ذات قوة اقتراحية، وقد نشر القانون الجديد في فاتح أبريل 2019؛

رابعا، تفعيل مجلس المناصفة والذي تعززت صلاحياته بعد صدور القانون رقم 20.13 والذي منح للمجلس السلطة التقديرية إلى جانب الوظيفة الاستشارية.

إذن هذه بالنسبة للمؤسسات الوطنية، وهذا مهم جدا لأن تعزيز هذه المؤسسات وتعزيز استقلاليتها وقدرتها على أن تقوم بوظائفها جزء مهم في الحماية من أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

ثالثا، حماية حقوق الإنسان تشريعا وممارسة:

حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها، وفي هذا الإطار قامت الحكومة بتعيين السياسة الجنائية لملاءمتها مع منظومة حقوق الإنسان مثلا:

أولا، مراجعة القانون الجنائي، والذي هو في مجلس النواب، قيد المناقشة، وربما المصادقة في القريب، نتماو يعكس قريبا لأن هو يتضمن مقتضيات جديدة مهمة جدا، يتضمن تجريم عديد من السلوكات المخالفة للقانون في إطار الموازنة مع الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة في مجال القانون الدولي الإنساني وأيضا في مجال مكافحة الجريمة، تجريم الرشوة في القطاع الخاص، تجريم الإثراء غير المشروع، تجريم تنازع المصالح، تجريم العصابات المنظمة، وهذا من بين الأسس المهمة لمحاربة الفساد، نتمنى يخرج هذا القانون في القريب لأن غادي يساهم في سد كثير من الدرائع ديال الفساد وفي متابعة المفدسين؛

ثانيا، اعتماد تقنية التجنيح التشريعي لمراجعة توصيف العديد من الجرائم من جنائيات إلى جنح، نظرا لعدم خطورتها؛

ثالثا، إلغاء التجريم عن بعض السلوكات التي أصبح من غير المعقول الاحتفاظ بها كجريمة التشرذم؛

رابعا، تقييد السلطة التقديرية للقاضي بتقليل الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى لعدد من العقوبات وتوسيع صلاحيات القضاة في تطبيق

عندنا التوازن، الحق ديال السلطات العمومية وديال القوات الأمنية في حماية المرافق العمومية، في حماية حركة السير في الشوارع، حماية البنايات، حماية الممتلكات الخاصة والعامة، هذا حقها وواجبها، ولكن أيضا يجب أن يكون هذا في إطار الضوابط القانونية وبتناسب، التدخل يجب أن يكون في تناسب مع معالجة وضعية معينة، ويجب جميعا أن نحرص على أن يتم تطبيق هذه المقتضيات.

ما غاديش نقول بأن بلادنا راه كلشي التدخلات كلها تتم جيدة، صعب عليا نقول هاذ القضية، ولكن عموما التدخلات في إطار المعقول وأحيانا تقع تجاوزات، بكل صراحة خاصنا نعترف بهاذي، أحيانا، ولكن راه السلطات، المسؤولين الأمنيين، واحنا كنتفاعلو معهم باستمرار، ومستعدون للتحقيق في أي تجاوزات والقيام بالمتعين في هذا المجال.

إذن المعطيات المرتبطة بممارسة حرية التجمهر والتظاهر السلمي تدل على أن بلادنا عرفت دينامية نوعية، يمكن الإدلاء بشأنها بالمعطيات التالية: خلال الفترة الممتدة ما بين فاتح يناير 2017 إلى غاية 31 أكتوبر 2019، تم تنظيم ما مجموعه 48.000 شكل احتجاجي، حشد ما يقرب 5.160.000 مواطن، وتم خلال نفس الفترة، المهم تقريبا بين 25 حتى ل 30 يوميا من الاحتجاجات اللي كايينة في مختلف التراب الوطني، في قراه وجباله ومدنه، المدن الصغرى والكبرى إلخ.

تم خلال نفس الفترة المشار إليها فض ما مجموعه 941 شكل احتجاجي، ضم 38.000 شخص، وذلك بعد أن تبين للسلطات العمومية أن هناك معطيات أو أن هناك أسباب لفض تلك الاحتجاجات، وهو ما يمثل أقل من 2% من الأشكال الاحتجاجية، 2% يهم حوالي 0.7% من مجموع المواطنين المشاركين في مجموع الأشكال الاحتجاجية، وهذا شيء نقول من جهة أن نفتخر عليه في بلادنا. ولكن من جهة أخرى احنا خاصنا نحرصو حتى باش ما يكونش حتى شي تجاوز، متفقين.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية تتعامل بشكل إيجابي مع أغلب الأشكال الاحتجاجية التي يتم تنظيمها تلقائيا من خلال الدعوة إليها أحيانا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي ودون اللجوء إلى المقتضيات القانونية المتعلقة بالتصريح، حيث يتم تغطيتها وتأييدها أمنيا، وهذا كنبلا حظوه، في كثير من الأحيان المواطنين كيدعيو لواحد التجمهر، القانون كيلزم عليهم التصريح، حتى واحد ما صرح وكيدرو هذالك التجمهر وذلك الاحتجاج، احتراماً لهم إلى ما كانش شي خطر على النظام العام، ما كايينش شي اعتداء، ما كايينش الو، كتنجي السلطات الأمنية كئاطرو كاع وكثحمهم حتى يديرو الشكل دياهم الاحتجاجي، يعبرو عن الموقف دياهم ويمشيو بسلام، ما كايينش مشكل. في هاذ الحدود، هاذ الشيء عادي لدى السلطات الأمنية، عادي، وهاذ القانون بالمناسبة أتما اللي صادقتو عليه.

ضمان الحق في تأسيس الجمعيات:

وهذا شيء أيضا مهم جدا، الحمد لله بلادنا خطت واحد الخطوات مهمة

عنف وتعذيب وسوء المعاملة تجاه الأشخاص مسلوبو الحرية، ويمكن أن أقول أنه عدد من الحالات فعلا أحيلت على التحقيق وعلى المتابعة الجنائية طيلة هذه السنوات وسنة 2018 أجريت 143 خبرة طبية على أشخاص لأسباب ترتبط بالتعذيب وسوء المعاملة.

ثانيا، تعزيز الرقابة القضائية على أماكن الحرمان من الحرية، من خلال تكثيف الزيارات من قبل النيابة العامة؛

ثالثا، تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية للسجناء، وهنا تمت فيه عدد من الإجراءات مهمة جدا؛

رابعا، تسجيل تقدم ملحوظ على مستوى وولوج السجناء إلى الحق في التعليم والتكوين؛

خامسا، تحسين خدمات تغذية السجناء والموضوعين رهن الحراسة النظرية؛

سادسا، تخفيض نسبة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية، وفعلا هذا الاكتظاظ يعرف انخفاضا سنة بعد سنة. صحيح هذا الانخفاض ما كافيش، خاصنا نديرو جهود أخرى، ولكن هناك انخفاض وفق الإحصائيات المحددة.

هذه كلها فيها تفاصيل يمكن أن يتعرض لها حينها، إلى بغيتو يمكن لجنة خاصة، اللجنة النيابية الدائمة يمكن تستدعيو لها السيد الوزير، ويقدم مزيد من الشروح في هذا المجال.

حماية الحق في التظاهر والتجمع العمومي:

هنا أريد أن أقول بأنه القانون يكفل الاحتجاج، والاحتجاج المشروع بطبيعة الحال، نهج الحكومة يبقى ثابت في التفاعل الإيجابي مع المطالب المشروعة في مختلف مناطق المملكة، مع الحرص الشديد الذي تعبر عنه مختلف السلطات، السلطات الترابية، مختلف الأجهزة الأمنية، مؤسسات الدولة، من أجل إقرار تعامل يعزز سيادة مبادئ القانون في إطار دولة الحق والمؤسسات مع جميع الاحتجاجات الاجتماعية، في احترام لها.

كما أن تعامل السلطات الأمنية أو المحلية مع أي نوع من الاحتجاج يستند إلى الضوابط والمقتضيات، التي ينص عليها القانون بالتجمعات العمومية، حيث إن القوات الأمنية الملزمة بالتدخل في حالات تهديد النظام العام، كما هو معمول به في كافة الدول الديمقراطية تحرص ويجب أن تحرص على أن تكون تدخلاتها في جو من الانضباط واحترام تام لحقوق وكرامة المواطن، حيث يتم التعامل بمهنية وضبط النفس مع التجاوزات القانونية من طرف المحتجين، الذين لا يمثلون في كثير من الأحيان أو في بعض الأحيان لقرارات المنع الصادرة عن السلطات العمومية أو يجيدون عن النهج السلمي، الذي قد يقع في بعض هذه الاحتجاجات أو الوقفات.

في هذا المجال أنا بغيت نأكد واحد القضية، هناك عدد كبير من الاحتجاجات تتم يوميا على عبر التراب الوطني، ولا تتدخل السلطات العمومية، بطبيعة الحال أحيانا تتدخل، واحنا خاصنا بطبيعة الحال يكون

تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات في مارس 2019، وبدأت تمارس مهامها.

إذن هذا كله يهم واحد المجال الذي هو كما قلنا حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها من خلال هاذ المنظومات القانونية ومن خلال تطبيق هاذ المنظومات القانونية، وهذا هو البنيات التحتية ديال حقوق الإنسان، كينيو الساس.

فلذلك ما قيل، باش نوقف غير هنا، ما قيل عن مجال التراجع في مجال حقوق الإنسان كاستغربو، يمكن نقولو كين مشاكل تبرز بين الفينة والأخرى على أي مستوى. ما يمكنش مع هذه الترسانة يكون تراجع ما يمكنش.

وبالمناسبة الذين يقولون التراجع إلى رجعنا لهاذي 20 عام وجينا للخطاب غنلقاو ديم التراجع ما عمر شي واحد قال راه دائما التراجع، خاصنا نكونو نسبو، هناك إشكالات في مجال تطبيق حقوق الإنسان وهناك تجاوزات في التطبيق، صحيح، ولكن ليس هناك تراجعات لأن المنظومة القانونية والتنظيمية اللي عندنا متينة إلى حد أنه لا تسمح بوجود تراجعات، والإشكالات اللي كابتة نحاولو نعالجوها.

ثانيا، حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فعلا هذا أيضا واحد المجال ديال الحقوق اللي مهم جدا، وهاذ المجال ديال الحقوق فيه الحق في التعليم، وأنا أعتذر للأخت الكريمة اللي قالت التراجعات في التعليم والانخفاض ديال الجودة، الجودة الآن ديال التعليم كتزيد ببطء، ولكن سنويا، الآن وإذا كان قد عرض هاذ القضية ديال .. هذاك الانضمام لهاذيك المنظومة خاصكم تعرفو بأن كثير من الدول انضمت إلى هذه المنظومة وخرجت، دول في المحيط.

ولذلك احنا اليوم الدولة الإفريقية الوحيدة المنضمة والانضمام فيه شروط، ودرنا العمل ديال 3 سنوات مدعوم بفريق من الخبراء الوطنيين وبتعاون مع الجهات الدولية المعنية باش نستاطعو نوفرو شروط الانضمام إليها، الانضمام إليها والبقاء فيها هو في حد ذاته مكسب، وهذاك فيه غير 79 دولة، الآخرين اللي دخلو وخرجو سولوهم علاش دخلو وخرجو الله يجازيكم بخير؟ بلا ما نقول الأسماء، ما كنبغيش نقول الأسماء ديال الدول. خروجهم دليل على صعوبة البقاء فيها، لأن مجرد الانضمام هو في حد ذاته.. طيب هو هاذ الانضمام لأول مرة كيصدر التقرير كيشمل المغرب، هاذ التقرير ديال 2019 لأول مرة. أشنو هو المهم فهاذ الانضمام؟ أنه تفاعلي بحيث يمكننا من تطوير القدرات ديالنا في مجال جودة التعليم تدريجيا، ذاك الشي علاش المغرب اختار طوعا الانضمام، وإلا هو ماشي إلزامي طوعا، الانضمام دبا انظمين باش نظورو تدريجيا عن طريق التفاعل مع التقارير التقرير الذي تصدره هذه المنظومة.

إذن بالعكس هو راه إيجابي ماشي سلبي، بطبيعة الحال دائما في كثير من الأحيان واحد القضية إيجابية يمكن نحولوها سلبية إلى بغينا نشوفو غير

من خلال المقترحات القانونية التي تقضي بحق المواطنين والمواطنات في التجمع في إطار جمعيات، تأسيس جمعيات وحرية التجمع، وهناك طفرة نوعية وتطور كمي هائل شهده النسيج الجمعي ببلادنا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وهو دليل جلي على هاذ التوجه، حيث تزايد عدد الجمعيات المصرح بها لدى السلطات الإدارية المحلية من 116 ألف سنة 2014 إلى 130 ألف سنة 2016 إلى 209 ألف و657 جمعية سنة 2019، وهي جمعيات تنشط في مجالات مختلفة.

هذا وتحرص السلطات العمومية على التقيد بمقتضيات الظهير الشريف المتعلق بتأسيس الجمعيات الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958، كما تم تقييمه وتعديله بحيث يقتصر دور السلطة الإدارية على منح وصل الإيداع المؤقت حال تسلم التصريح، شريطة استيفاء ملفها التأسيسي للوثائق المنصوص عليها قانونا، ووصل الإيداع النهائي داخل أجل 60 يوما، في حالة عدم تسليم هذا الوصل النهائي داخل هذا الأجل يجوز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها، وهذه مهمة جدا، واحد المقتضى قانوني يحمي المؤسسين للجمعيات، هذا شيء مهم.

بطبيعة الحال مرة، مرة كتردنا شي شكايات قليلة ولكن موجودة، شي شكايات ديال عدم تسليم الوصل النهائي، ونحاول أن نتدخل فيها باش نحلو الإشكال وأحيانا كيتم هاذ الشي، لأنه شهرين ما كفياش أحيانا في البحث اللي كتم بها السلطات المعنية، لأن كتنكون في أماكن بعيدة، خمسة، ستة ديال الأقاليم وخاص تصيفط وتدير البحث إلى آخره أحيانا، ولكن المقتضيات القانونية واضحة في هذا المجال، ونحرص جميعا على احترامها. استكمال الإطار القانوني التنظيمي للديمقراطية التشاركية:

وأتم تعرفون الحمد لله بلادنا في هاذ المجال الديمقراطية التشاركية استنادا إلى المقتضى الدستوري، شهدت واحد التطور كبير جدا، وخصوصا من خلال اعتماد القانون التنظيمي والذي يحدد كليات وشروط ممارسة هاذ الحق المهم جدا، حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وأيضا المرسوم التطبيقي لذلك وتعيين لجنة العرائض، التي شرعت في تلقي عرائض المواطنين ومعالجتها، وكذا اعتماد القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكليات ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع، بل الأكثر من هذا فإن الوزارة المعنية بالعلاقات مع المجتمع المدني قامت طيلة هاذ ثلاث سنوات بحملة وطنية لتحسيس الجمعيات بأهمية هاذ الحق وللتكوين في مجال طريقة ممارسة هذا الحق، وهو حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية أو الملتزمات في مجال التشريع البرلماني.

الحق في الوصول إلى المعلومة:

وهذا أيضا قفزة مهمة في بلادنا، وذلك من خلال صدور واعتماد القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي حدد مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، كما تم

يواصل ل 90% وفق البرنامج المقرر 90% ديال التغطية الصحية، وهذا هو الحق في الحصول على الصحة، التغطية الصحية هي اللي كتحمي حقيقة الحق ديال المواطن في الصحة.

الحق في الشغل، تعمل الحكومة على تيسير الولوج إلى الشغل على جملة من المستويات: أولا تطور إحداث المناصب المالية برسم الميزانية العامة، وهذا الأرقام فيه واضحة جدا، وراه عندكم، من 2012 ل 2018 المناصب المالية المحدثة في قطاع الوظيفة العمومية 215000 منصب مالي، وبالتالي هذا واحد الطفرة مهمة جدا بالمقارنة مع الأرقام القديمة ما كايش مقارنة.

برامج إنعاش التشغيل حتى هي تدعمت وتطورت كلها، تحسين شروط العمل، ودليله هو الاتفاق اللي وقعنا، أستاذة، تعزيز الحوار الاجتماعي راه هو دليل على نجاح الحوار الاجتماعي الحمد لله.

تطور عدد المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا شيء مهم، فيه منحنى تصاعدي سنوي بمتوسط 7% باش كيزيد سنويا، الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مواصلة الرفع من الحد الأدنى للأجور، وقعنا معكم 5%، 10%. مواصلة تحسين الأجور في القطاع العام، مواصلة الزيادة في التعويضات العائلية. إذن هناك أمور مهمة تدارت.

الحق في السكن.

أستاذة، شكرا أستاذة على النقد الجارح، ماشي مشكل البرلماني مهمته هي، خاصنا نوضحو أيضا.

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وهذا شيء مهم اشتغلنا عليه، تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وهذا أدى إلى واحد الانخفاض مهم في معدل الفقر، وقد بين هذا الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 وبالأسقاطات ما بعد 2017. بالرجوع لتقارير المندوبية السامية للتخطيط الآن نشهد انخفاضا متواصلا صحيح أنه متدرج ولكن متواصل لمعدل الفقر وأيضا لمعدل الهشاشة، الأرقام كلها موجودة الحمد لله والتقارير ديال المندوبية السامية للتخطيط واضحة، ولكن أيضا وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ووفقا لخلاصات وتوصيات المناظرة الوطنية الأولى حول الحماية الاجتماعية المنظمة في نونبر 2018 شرعت الحكومة في مراجعة منظومة برامج الحماية الاجتماعية وحكامتها وكذا تجويد الاستهداف لتحسين نجاعته من خلال إيداع مشروع قانون رقم 72.18 والذي يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، والذي يهدف إلى تجويد الخدمات الاجتماعية وإلى أن تذهب فعلا إلى الذين يستحقون الاستفادة منها وفق منظومة متكاملة تستند إلى معايير دقيقة وإلى معايير موضوعية، وسنحيل عليكم هذا المشروع القانون في القريب إن شاء الله، ولكن هناك مشروع متكامل ديال الحماية الاجتماعية وعقدنا منذ فترة قصيرة فقط للجنة الوزارية للحماية الاجتماعية

الجانب السلبي، وإلا فالיום الحمد لله نتيجة عدد من الإجراءات اللي قمنا بها على مستوى دعم منظومة التعليم وفي مقدمتها:

أولا العمل على تخفيف الاكتظاظ من خلال التوظيف المتواصل على مدى 3 سنوات الأخيرة لأطر الأكاديميات لدعم المنظومة بمدرسين وراه ولاو أكفاء، هؤلاء المدرسين لأن ك نكون عندهم سنة ديال التكوين وسنة ديال التدريب، هذا كافي اللي حصل على الإجازة ودار سنة ديال التكوين ثم سنة ديال التدريب عامين راه، صحيح الفوج الأول نتيجة السرعة والعجلة ما تمتعش بهذه السنة ديال التكوين والتدريب، ولكن الأفواج الأخرى كلها حرصنا على هاد الشيء، تخفيض الاكتظاظ المدرسي؛

ثانيا، من خلال توسيع برنامج تيسير، وأيضا توسيع مختلف البرامج الأخرى، جميع البرامج الاجتماعية الأخرى، وهذا أدى إلى تعميم الولوج وإلى تقليص الهدر المدرسي بشكل كبير وغير مسبوق، على عكس...

الآن هذا الهدر المدرسي 0.6% في الابتدائي، صحيح هو أكثر في 12% في الإعدادي و10% في الثانوي، ولكن هذا مسار إلى بديناه غادي نبدأه نمشيو تدريجيا لنستطيع..

وهناك إذا تسجيل انخفاض ملحوظ في عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة والهدر المدرسي وأيضا معدل التمدد الجامعي كان في 2012 كان 21%، اليوم في 2018 هو 35% وهذا شيء مهم جدا للتمدرس الجامعي، وغادي يتطور تدريجيا وهذا دليل على جودة التعليم، دليل على الجهود اللي تمت، دليل على أن الهدر المدرسي يقل.

وعلى مستوى التكوين المهني أيضا هناك واحد الجهود كبير تمت من 2011 ل 2018، هناك نسبة تطور بلغت حوالي الثلث تقريبا باش تزداد عدد المستفيدين من التكوين المهني، ولا بد من أن نحرص على المزيد من تمتع هؤلاء التلاميذ والأطفال والشباب بمزيد من الحق في التعليم.

الحق في الصحة أيضا نفس الشيء، أنا كنعترد للأستاذة معدل الوفيات في بلادنا عند الولادة تقلص بشكل ملحوظ جدا، بل هو الآن الهدف ديال 2030 في أهداف التنمية المستدامة¹ (ODD) ديال الأمم المتحدة احنا قراب له دبا، ما وصلناش دبا، ولكن احنا في 2019 ديال 2030 قراب له، فيما يخص وفيات المواليد تجاوزناه، يعني احنا أقل من هذاك المعدل اللي مطلوب من العالم بوضوئه في 2030، وفي مجال وفيات الأمهات احنا قريبين من هذا المعدل، وهذا بينته هنا ربما في مجلس النواب في محور خاص وتوسعت فيه طويلا.

بطبيعة الحال من أهم الأوراش اللي فتحناها بشجاعة بعد 14 سنة من توقف هذا الورش هو توسيع التغطية الصحية لتشمل المهن الحرة وهذا شيء مهم وبدأناه إن شاء الله، واحنا رغم الصعوبات الموجودة احنا عازمون إن شاء الله على توسيعه، واللي غادي من هنا ل 2025 أو 24 غادي

¹ Les Objectifs de Développement Durable.

مناهضة العنف ضد النساء وحمايتهن، وإن شاء الله، غادي نشهدو تطور في هذا المجال وننتظر التوصيات والتقييمات التي ستقدمها هذه اللجنة، كما تم إحداث لجن جهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى بعض الدوائر القضائية بمحاکم الاستئناف في أفق تعميمها فيها.

حماية حقوق الطفل نفس الشيء، هناك عدد من السياسات ومن البرامج، ولكن بالخصوص السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفل، والتي استذهب إلى سنة 2020، وعدد من البرامج الأخرى التي تحدثت عنها لحماية الطفل في وضعية هشاشة، وخصوصا باش يكون في المدرسة ويكون في الساحة وفي غيره من الحقوق المهمة.

وبطبيعة الحال اهتمنا أيضا بالأشخاص في وضعية إعاقة، وهادو من الفئات التي تحتاج كل عناية، وحاولنا نديرو السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 وتزبلها، ودرنا فيها أمور غير مسبوقة مهمة جدا، التربية الدامجة، وصلنا الآن أكثر من 700 قسم، وهذا شيء مهم جدا، وكنا في 2015، 550 قسم، يعني كل سنة كترينو تقريبا ما يقرب من 100 قسم تقريبا أو 70 و100 قسم سنويا، وسنعمل على تعميم هذه الأقسام ديال التربية الدامجة، لأن هذا من حقوق الأشخاص.

ثانيا، التشغيل في القطاع العام وليس هناك إلا إذا احتجنا إلى دليل، هاد المباراة الموحدة، التي أحدثت لأول مرة في السنة الماضية 50 منصب، هاد السنة 200 منصب وستجرى وستعقد هذه المباراة نهاية هاد الأسبوع بعد استكمال كل الإعدادات، و سينتقدم لها 1300 شخص اللي قدمو الملفات دياهم تقريبا، غادي نختارو منهم 200 شخص، هذا في القطاع العام، القطاع الخاص أيضا أطلقت الحكومة مشاورات مع الفاعلين في القطاع الخاص لوضع إطار تعاقدى بين الدولة ومقاولات القطاع الخاص لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وهي المنصوص عليها في القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

التشغيل الذاتي، مخصصات المالية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، تعزيز الولوجيات لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة، وتيسير تكييف الامتحانات الإشهادية، هادي كلها أمور قامت بها هذه الحكومة، وحاولنا نطورو فيها الوضعية ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، وقد كان واحد السؤال خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، وقدمت فيه التوضيحات والأرقام كلها في هذه الأمور.

وأخيرا لا بد أن أشير إلى التعاون مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان، لا يخفى عليكم أن الدستور نص على تشييد المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، من خلال حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بها، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزؤ.

ولذلك وفي هذا المجال، تفاعل المغرب مع الهيئات، هيئات الأمم المتحدة

اللي كتبع هاد البرامج المختلفة واللي هي أفقية تم جميع الشرائح التي تحتاج فعلا إلى هادو..

بطبيعة الحال البرامج التي أبدعناها والتي أعلنتها الحكومات السابقة بدءا من "تيسير" ومرورا "بالراميد" و انتهاء إلى صندوق دعم الأرامل وغيرها راه كلها صناديق كتوجه لهاذ الفئات وتحاول أن توفر نسيج ديال الحماية الاجتماعية لهذه الفئات الهشة أو الفقيرة.

الحق في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة، وفي هذا المجال يمكن نقول ليكم الحمد لله بلادنا حققت أمور مهمة جدا على مستوى تعزيز الحق في الحصول على الماء، على مستوى مشروع إعداد المخطط الوطني للماء، على مستوى برامج تطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، على مستوى تدبير البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، على مستوى المخطط الوطني للهواء وعلى تحسين مكانة المغرب في مؤشر الأداء البيئي، وسأرجع إلى هذا في السؤال الثاني إن شاء الله بالتفصيل إذا اقتضى الحال.

ثالثا، حماية الحقوق الفتوية والنهوض بها، حقوق المرأة والنهوض بها على مستوى تعزيز المشاركة السياسية للنساء، تطور تمثيلية المرأة في المؤسسات المنتخبة، الرفع من تمثيلية النساء في مجلس المستشارين مكنت الآليات المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية أيضا من رفع نسبة النساء المنتخبات في مجال الجماعات الترابية.

على مستوى تعزيز البرامج والسياسات الحكومية المتعلقة بالمرأة، أتم لا شك وأبتم الإعلان عن الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" بعد تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 1" والتي تهدف إلى خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للمرأة، وخصوصا النساء في وضعية هشاشة في العالم القروي، وعرفت سنة 2019 الشروع في إعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030.

إدماج مقارنة النوع في الميزانية هذا ليس شيئا جديدا، هو قديم، تعزيز مقارنة النوع في الوظيفة العمومية، انتقل عدد النساء في مناصب المسؤولية من 10% سنة 2001 إلى 22% سنة 2016، ولولوج المرأة إلى خطة العدالة، هذا شيء مهم دخلتو بلادنا، تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة وهذا فيه جميع البرامج الاجتماعية والكثيرة، والتي تتوجه بالخصوص إلى النساء وإلى المرأة، تعزيز آلية مناهضة العنف ضد النساء، أتم ترون كيف أننا أخرجنا جميعا، نحن وأتم، القانون الخاص المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وأحدثت خلايا ووحدات التكفل بالنساء ضحايا العنف في عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية، والتي تهدف إلى تقديم عدد من الاستشارات والخدمات.

كما تم يوم الخميس 5 شتنبر 2019 تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف برئاسة الأستاذة القاضية زهور الحر، ويتوخى إحداث هذه اللجنة تعزيز مأسسة آلية التنسيق بين المتدخلين في مجال

على الإدعاءات التي تروم تبخيس الجهود الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها ولتقديم التوضيحات اللازمة وللأخذ بتوصياتها الوجيهة والموضوعية متى تطلب الأمر ذلك.

ولمأسسة هذا التفاعل، أحدثت الحكومة في فبراير 2018، لجنة بين وزارية من أجل التعاطي مع التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية الدولية ومعالجة القضايا المطروحة في تقاريرها.

ووعيا بأهمية أدوار منظمات حقوق الإنسان منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها، تولي الحكومة أهمية لتعزيز الحوار والشراكة مع المنظمات غير الحكومية من خلال إجراء حوارات متتالية، مباشرة مع هؤلاء الفاعلين، استحضار الملاحظات والمقترحات والتوصيات التي تثيرها وتقديمها هذه المنظمات غير الحكومية، إشراك جمعيات المجتمع المدني المغربية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان في كافة المسارات المتعلقة بإعداد التقارير الدولية المعروضة على هيئات المعاهدات برسم آليات الاستعراض الدولي الشامل.

اعتماد آليات لتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية عبر الإعلان عن طلبات عروض مشاريع جمعوية وعقد شراكات خاصة بهدف تقوية قدرات هذه الجمعيات في مجال التفاعل مع المنظومة الأمية لحقوق الإنسان، ودعم المنظمات غير الحكومية للقيام بأدوارها الدستورية الجديدة.

وهنا لا بد أن نحبي هاذ المنظمات غير حكومية على عملها التي تقوم به، سواء كانت متفقة مع الحكومة أو غير متفقة، احنا هاذ المنظمات ديال المجتمع المدني ماشي ضروري تتفق مع الحكومة في كلشي، يجب أن تدلي بدلها وتقول رأيها في استقلالية وموضوعية، ومرحبا بملاحظات وتوصياتها، والحمد لله دائما هناك تفاعل معها، وقد في البداية راه أشرت أن وضع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان تم بشراكة مع جميع المتدخلين، سواء كان رسميين أو غير رسميين بآلية تشاورية وتشاركية ومستمرة، وحتى التقييم ديالها غادي يكون.. ونحن الآن بصدد إعداد اللجنة الوزارية لتتبع تنفيذ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان وحريصون على أن يمثل فيها المجتمع المدني، دليل على يعني حرصنا على أن يكون المجتمع المدني حاضرا، فاعلا، مشاركا باستقلالية تامة.

وذلك لما وضعنا أيضا اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، حرصنا على أن يكون المجتمع المدني متخصص في هذا المجال، أيضا حاضرا فيها.

وهذا جزء من القوة التي نشعر بها، لأن قوة المجتمع المدني قوة لنا أيضا، فعالية المجتمع المدني هو بالنسبة للحكومة شيء إيجابي، نريد أن نسمع الرأي الآخر، نريد أن نسمع من يقول شيء آخر، وهذا كنظن بأنه شيء إيجابي.

رابعا، تتبع تنفيذ توصيات هاذ الإنصاف والمصالحة، بطبيعة الحال هاذ تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة على مستوى جبر الضرر الفردي اللي كيغني تنفيذ المقررات التحكيمية الصادرة لفائدة الضحايا وفائدة ذوي الحقوق

لحقوق الإنسان، سواء من خلال على مستوى مجلس حقوق الإنسان من خلال تقديم آليات الاستعراض الدولي الشامل ومن خلال آليات الإجراءات الخاصة، والتي المغرب أخذ فيها واحد القرار شجاع، في هذا المجال بالاستقبال ديال هاذ الهيئات الدولية، ومن الآليات الخاصة، آليات الإجراءات الخاصة، ومن هنا استقبل المغرب عدد من هذه الآليات، 12 آلية تقريبا أو إجراء خاص من مقرررين وخبراء مستقلين وفرق عمل، تعنى بمختلف قضايا حقوق الإنسان، وهذا يعني شجاعة المغرب وكونه يريد أن يكون صفحة مفتوحة يمكن أن نقيم، يمكن أن نتنقد، ماشي ما فيشاش إشكالات، ولكن هو مستعد لتصحيح هذه الإشكالات، ماشي ما فيشاش اختلالات ولكن هو مستعد لتجاوز هذه الاختلالات وهذا اللي كميزنا، هذا هو المهم، نعترف بالاختلالات ديالنا، نعترف بالنقص ديالنا ونعملو جاعيا لمعالجة هذه الإشكالات وهذه الاختلالات دون الإضرار بصورة بلدنا، مع التأكيد على أن ما تحقق في بلدنا قبل أن تأتي هذه الحكومة، دبا هذه الحكومة ماشي كلها بوحدها اللي دارت، الحمد لله الحكومات السابقة كل واحدة دارت شوية، بلدنا، الحمد لله دارت أمور إيجابية، دائما أقولها، دائما كقولها.

التفاعل مع هيئات المعاهدات، وذلك في إطار التفاعل مع هيئات المعاهدات المكلفة بمراقبة تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عملت الحكومة على تدارك التأخر الحاصل في تقديم بعض التقارير الأولية والدولية في آجال استحقاقها، حيث قدمت خلال الثمان سنوات الأخيرة خمسة تقارير أولية ودورية وقامت بمناقشتها خلال الحوارات التفاعلية مع هيئات المعاهدات المعنية، كان آخرها التقرير الوطني الأول بشأن تنفيذ مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي نوقش أمام اللجنة المعنية في غشت 2017.

وتواصل الحكومة إعداد مجموعة من التقارير الدولية من بينها: التقرير الدولي الخامس حول أعمال اتفاقية مناهضة التعذيب، التقريران الدوران الخامس والسادس حول أعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الأولي حول أعمال اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكون المغرب يواجه وكيمشي لهاذ التفاعل مع الهيئات المعاهدات بشجاعة، دليل على أنه ليس عنده ما يخفيه ويعترف بنقصه ويحاول أن يصلح هذا النقص وهو صفحة مفتوحة، وهذا شيء مهم، وعندو الثقة في حاضره وفي مستقبله.

ثانيا، التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وهو أيضا مجال مهم جدا، مهم جدا، وكنحصر على دراسة التقارير السنوية والموضوعات التي تصدر عن مختلف الجهات أو المنظمات غير حكومية وتتبع جميع بلاغاتها أو تقاريرها المتعلقة بالمغرب.

وتعمل الحكومة على تنسيق إعداد ردود السلطات المغربية على مضامين بلاغات هذه المنظمات وتقريرها السنوية والموضوعية، وذلك للرد

التنفيذي كافة التدابير على جميع المستويات المركزية والترابية أيضا. ومن هنا أيضا، تم اقتراح أعمال خطة العمل الوطنية على المستوى الترابي، دبا انتقلنا من المستوى الوطني إلى المستوى الترابي، قصد إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات التنموية، تم إلى حدود نهاية شتبر 2019 تنظيم 11 لقاء تشاوريا، سمعتي يا الأستاذة، تم تنظيم 11 لقاء تشاوريا أوليا مع مسؤولي جهات المملكة، مجالس الجهات، مكنت من تحديد الأولويات وبرامج العمل بالنسبة لكل جهة.

انتقلنا من المخطط العمل الوطني للتنفيذ هناك الوطني إلى الجهوي، وأفضت إلى إعداد ستة مخططات تنفيذية ترابية تم 6 جهات في أفق استكمال ما تبقى منها مع ممت 2019، كما تم إعداد مشاريع اتفاقيات شراكة مع جميع الجهات، كما تم إطلاق برامج لتقوية قدرات الفاعلين الترابيين المعنيين بتتبع أعمال خطة العمل الوطنية، حيث تمت برجة 10 دورات تم تنظيم 3 منها وسيتم برجة باقي الورشات على رأس كل شهر.

معشر الأخوات والإخوان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد هذا العرض الذي قدمت أمامكم أريد أن أؤكد على أن بلادنا الحمد لله منذ أكثر من 20 سنة وطيلة هذه 20 سنة بالخصوص بعد صدور دستور 2011، عرفت تطور إيجابي ومهم جدا في مجال حقوق الإنسان بشهادة هيئات وطنية متعددة وبشهادة هيئات دولية لا يسع الواحد منا إلا أن يفخر بها ويفتخر بما تحققت منها وبما وصلت إليه بلادنا بفضل تظافر الجميع، لأن الحمد لله احنا بيننا للمغاربة بأنهم إذا تعاونوا كاملين راه كيقققوا أمور مهمة يمكن أن يفخروا بها.

غير أن هذا كله في الوقت الذي يسر لكنه لا يغفر، ما غاديش يجرنا للفرور، فلا زالت أماننا عدد من التحديات ولا يمكن أن ننفي عددا من الثغرات الموجودة، وإمكانية وقوع عدد من الحوادث وعدد من الإشكالات في هذا المجال، لكن ذلك لا يمكن ولا ينبغي أن نجهز به على المسار الإيجابي الذي شهده بلادنا والذي نبنيه جميعا ويجب أن نحمله جميعا، وإذا كان إنكار الخصاص وإنكار وقوع بعض الاختلالات بين الفينة والأخرى يعد ضربا من محاولة تبرير ما لا يبرر وما لا يمكن أن يدعيه عاقل، فإن التركيز فقط على نقاط ضعف وتضخيمها وعدم الاعتراف بما يتحقق من تقدم مضطرب بسبب تضافر جهود الجميع والاكتفاء بذكر بعض النسب والمعدلات المتدنية التي لا تشرفنا قطعاً دون مقارنتها بما كانت عليه منذ حوالي 10 سنوات، والتخسيس من شأن ما تم إنجازه دون أي موضوعية ولا إنصاف، فإن هذا النوع من التعاطي لا يسهم في الإصلاح بل يمكن أن يشوش عليه بما يشيع من نفسية الإحباط واليأس والانسحاب، وبما يؤثر سلبا على منسوب الثقة والأمل.

أجدد مرة أخرى على أن النهوض بمجال حقوق الإنسان يتطلب عملا متواصلًا، عملا جماعيا، عملا تشاركيا، فإلى العمل تحت القيادة الرشيدة

فيما يتعلق بالتعويض المالي، فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، فيما يتعلق بالتغطية الصحية، فيما يتعلق بتسوية الوضعية الإدارية والمالية، هاذ الشيء كامل الحمد لله تدارت فيه جهود، وبقيت فيه بعض الملفات إن شاء الله سنحرص على إتمام هذا الملف إتماما كاملا، ونحن في رئاسة الحكومة حريصون عليه بتنسيق، بطبيعة الحال، مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الآن آفاق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان.

إن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان من قبل الأفراد والجماعات يتطلب جهودا مضاعفة ومتواصلة ويستدعي الوعي المستمر بوجود نقائص وخصائص، يتعين العمل على سدها سواء على مستوى التشريع أو الممارسة أو على مستوى البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة. وفي هذا الإطار اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في دجنبر 2017، باعتبارها وثيقة مرجعية وآلية وطنية للتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، وهي منتج وطني كما قلت، منتج وطني وطني، مغربي مغربي خالص وفق مقاربة تشاورية وتشاركية لجميع المتدخلين رسميا وغير رسميا، وهذا شيء مهم، تضمنت هذه الخطة ثواب واقعية وقابلة للتحقيق ذات أولوية بلغ عددها 435 تدبيرا تم كافة مجالات الحقوق والحريات، تستهدف تحقيق المزيد من المكتسبات.

وللتذكير فإن هذه الخطة تتكون من أربع محاور إستراتيجية:

- المحور الأول: الديمقراطية والحكومة؛
- المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- المحور الثالث: حماية الحقوق الفئوية والنهوض بها؛
- المحور الرابع: الإطار القانوني والمؤسسي.

وفي إطار التنزيل الفعلي لمضامين الخطة، تم اتخاذ التدابير التالية: أولا، اعتماد المخطط التنفيذي للخطة، وذلك أنه تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية باستكمال ترجمة هذه الخطة إلى مخطط تنفيذي يخرط فيه الجميع وإعداد النصوص القانونية والتدابير العاملة المرتبطة بها تم إعداد هاذ المخطط، تم إعداد هذا المخطط وفق مقاربة تشاركية نفسها والمعتمدة في إعداد وتقييم خطة العمل الوطنية.

ويعتبر هاذ المخطط إطار تعاقدية يمكن من تعبئة وانخراط كافة الفاعلين المعنيين بإعداد الخطة في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلا بإعمالها مع تحديد الجهة المسؤولة مع التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم، وقد شارك في وضع الخطة التنفيذية نفس الشركاء المدنيين والرسميين الذين شاركوا في وضع الخطة الوطنية.

المخطط التنفيذي شاركوا فيه نفس الأطراف، ويستوعب هذا المخطط

قطعها مع استمرار النهج الحكومي الحالي، لكي يتم الوفاء بالوعد الدستوري الصريح وغير القابل للتأويل والمتضمن صراحة في تصديره وباقي مقتضياته أو حتى في أهدافه ذات الطبيعة الدستورية؟

ومعذرة إن قلنا بأن فضل تجنيب بلادنا السكنة القلبية جاء نتاج مجهودات العديد من الإيرادات الوطنية، وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ويوثقها المسار الحقوقي ببلادنا، لذلك يرفض الجسم الحقوقي بمختلف تياراته أن تتم مصادرة مجهوداته أو تنسب إلى حجة بعينها. السيد رئيس الحكومة المحترم،

في سياق هذا الاعتراف الوطني في مجال حقوق الإنسان عرفت الممارسات الاتفاقية تصديقا ومتابعة ومحاولات ملائمة ترسانتنا القانونية مع العهود الدولية والتقارير بشأنها تقدما واضحا، سواء من حيث ارتفاع وتيرة التصديق أو رفع ومراجعة التحفظات أو القبول ببعض الآليات الدولية المنشئة من أجل مراقبة الاتفاقيات.

هذا بالإضافة إلى تطور ملحوظ في تعاون المغرب مع الهيئات الأمامية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان، ومع ذلك ينتظر منا مواصلة جهودنا لاستكمال مسلسل الانخراط والتأثير في المجهود العالمي لحقوق الإنسان ورفع المزيد من التحديات على المستوى الوطني، إذا ما توفرت لديكم إرادة القيام بذلك حيث أنه وللأسف مرة أخرى تحيلنا نتائج بحث الظرفية لدى الأسر في الفصل الرابع من سنة 2018 والذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط عن تدهور محمول لمستوى الثقة في العديد من المجالات، حيث يتضح أن وضعية حقوق الإنسان تنسم بتدهور حاد على مستوى الحق في التعليم والحق في الصحة التي تعرف تراجعا أيضا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صحيح أنه في علاقتنا مع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما التي رصدتها ووثقتها جمعيات وطنية ودولية تبقى الإشاعة والدعاية المغرضة كأداة لتفويض كل عمل جدي لتصحيح الاختلالات وترتيب المسؤوليات وإعمال غاية القانون.

لذا نود منكم أجوبة واضحة ومباشرة لطمأنة الشعب المغربي حول ادعاءات خرق حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يهمنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتساءل عن جدية حكومتكم في التعاطي مع المسألة الحقوقية، ولاسيما ما يتعلق بالرفع من جودة الأداء المؤسساتي لحقوق الإنسان ببلادنا وتفعيل مقتضيات دستور 2011، وبدون لغة خشب تنوير الرأي الحقوقي الوطني حول نقطتين أساسيتين:

أولا، الوضعية المؤسساتية والسياسية الإدارية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، خاصة على مستوى اختصاصاتها ودورها في ظل استمرار وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

نود أيضا إجابة صريحة عن مآل وثيقتين برنامجيتين وإستراتيجيتين شكلتا

لجلالة الملك حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إذا سمحتوا إلى التعقيبات على جواب السيد الرئيس وأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجا كير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في البداية نود في فريق الأصالة والمعاصرة التنويه بمبادرة رئاسة ومكتب مجلس المستشارين باختيار هذا الموضوع.

وتجدد الإشارة إلى أن الاحتفال بالذكرى 71 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يأتي في سياق خاص وتحولات دالة تحيلنا على ما يربو عن سنوات مضت من محاولات تشكيك في عالمية حقوق الإنسان وشموليتها ومدى صلاحيتها وجدواها، ليس فقط من قبل مريدي النزعات العنصرية والكرهية والمذاهب اليمينية المتشددة، لكن أيضا من طرف منظري وريادي النزوعات الشعبوية والهويات القائلة الراضة لكل ما هو إنساني وحضاري.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعلم الجميع أن التراكبات الحقوقية ومكاسمها ليست وليدة التجربة الحكومية الحالية أو السابقة بل هي من ثمار ما يزيد عن 3 عقود من المجهود الوطني الذي يراه صاحب الجلالة

ويفضل ارتفاع إرادته الصادقة مع إرادات مجتمعية حدائية وديمقراطية وحيوية، ويتضح ذلك جليا عبر فعالية ترسيخ قطائع إيجابية مع التصورات والأساليب التي طبعت ممارسة السلطة الماضية والمتجسدة في إحداث هيئة التحكم المستقلة لتعويض ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، تلاها بعد ذلك إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة 2004، التي بلورت وطورت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، وأرست دعائم نهج جديد في تعاطي الدولة مع ملف حقوق الإنسان، المصادقة على عدد من النصوص وتعديل بعضها بما سمح بتوسيع مجال الحقوق والحريات المضمونة في نظامنا المعيارى الوطني.

تأسيسا على ذلك التزم، أقرت المملكة المغربية دستور 2011 ووفق مقاربة تشاركية مستحضرة البعد الحقوقي على مستوى بلورة السياسات العامة ويحقق التصالح مع كافة مقومات الهوية المغربية ويستحضر توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى وضع قطيعة نهائية مع الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان.

لكن أين نحن من هذا المبتغى؟ وما هي المسافة الزمنية التي يجب

عليه بدون تنفيذ حقيقي لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهنا أفتح القوس لأقول لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على أنه أولاً، في إطار جبر الضرر الفردي والذي لازال الضحايا يعانون من عدم جبر هذا الضرر الفردي في العديد من ملفاتهم منذ 2011، السيد رئيس الحكومة.

عدم تنفيذ العديد من توصيات الإدماج الاجتماعي لهذه الفئات المتضررة من سنوات الرصاص.

ثالثاً، وهذه مصيبة كبيرة هي الملفات التي طرحت خارج الأجل التي تم الاتفاق عليها، اللي هي 7000 ملف السيد الرئيس، واللي فقط في المناطق الجنوبية 2000 ملف، واللي تتطلب منا كذلك في إطار المصالحة مع الذات على أن 7000 ملف راه ساهل بأن الحكومة ديرها، وساهل عندكم السيد الرئيس..

لا المجلس الوطني لحقوق الإنسان كاتبكم في الموضوع وكاتب الحكومة السابقة في الموضوع، ولدي ما يفيد بذلك.

خليني نكمل السيد الوزير إلى بغيت، وما تحسبو لي الوقت. شكراً.

هناك حقيقة تراجع في المكتسبات السيد رئيس الحكومة، يمكن يكون جزء أساسي منها عمل حكومي، ولكن جزء أساسي منها هو عدم تناغم السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان، وتكلمو بداية على الحقوق السياسية والمدنية.

الحق في التنظيم، مجموعة من الجمعيات لحد الساعة، وطنية لا تمتلك الوصل، السيد رئيس الحكومة، وهذه مسؤوليتكم، أتم هم المشرفين على كل دواليب الدولة، الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي، صحيح على أن التعاطي معه لا يرقى، خاصة الجانب الأمني لا يرقى إلى مقتضيات دستور 2011.

وصحيح كذلك واحنا من موقع المسؤولية عندنا ضد أي احتجاج يخرب البلد، ولكن احنا مع الاحتجاج السلمي اللي في الحقيقة السيد رئيس الحكومة واحد الرقم ما عطيتوهش، هذي 5 الملايين ديال المغاربة اللي تتخرج احتجاج، راه 95% منهم تحجج على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واللي حكومتكم لم تستطع توفيرها للشعب المغربي، ما كنهتجش على أمور سياسية قليل، لأنه هذا جانب قطعنا فيه مجال ولكن تحجج 95%. هذه إحصائيات مضبوطة يمكن أتنا ما عندكمش، السيد رئيس الحكومة، لأن ما بهمكم هو الكم ديال المغاربة اللي كيخرجو يحتجوا وليس علاش كيحتجوا المغاربة.

قلت بأن الحق بالتظاهر والاحتجاج السلمي يتعامل معه بمنطق الترخيص في حين أن القانون ما كيتكلمش على الترخيص، كيتكلم على التصريح بالوقفة فقط، ويطلبو من الناس الترخيص ظلماً.

كذلك معطى آخر جديد هو تعاملنا مع المهاجرين خاصة الأفارقة، جلالة الملك أعطى التعليمات ديالو باش تتم تسوية الوضعية القانونية ديال

موضوع حوار وطني جدي ومقاربة تشاركية غير مسبوقة في الإعداد وعابرة للحكومات، ويتعلق الأمر بالأرضية المواطنة للهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانياً، وعلاقة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نتساءل عن أسباب التأخر غير المفهوم في تنصيب هيئة المناصفة؟ وما هي التدابير المعتمدة من قبلكم لدعم الميزانية السنوية، خاصة وأن المجلس الوطني يتوفر على 12 لجنة جهوية، وهي ممارسة فضلى على المستوى العالمي، فضلاً عن ثلاث آليات وطنية للحماية؟ شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، من خلال ذراعها النقابي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نعم ميارة:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لا يمكن للمرء أن ينكر التقدم الإيجابي في مجال حقوق الإنسان، خاصة في 20 سنة الأخيرة، وأتى ذلك من نضالات الشعب المغرب أولاً، أحزاباً وجمعيات المجتمع المدني و نقابات وكذلك من إرادة ملكية صادقة في إعطاء حقوق الإنسان الصدارة على أساس بأن حقوق الإنسان أهم ركيزة أساسية في أي تنمية اقتصادية واجتماعية تتوخى منها مغرب الغد.

وعطفاً على ذلك، فإنه، السيد رئيس الحكومة، وأنا أخذ ما قلت في الأخير، نحن لا نبخس الناس أشياءها، ولكن السيد رئيس الحكومة، هناك حقيقة نكوص وبطء في تطبيق القانون المتعلق بحقوق الإنسان، والذي لا يلزمنا هنا المزيد من التشريع في حقوق الإنسان بل التطبيق السليم للتشريعات الحالية، وسأعطيك مثال أو عدة أمثلة.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نعرف على أنه التطور الحقوقي في المغرب أتى منذ حكومة بلا فرج في إطار قانون الحريات العامة، بعد ذلك تأسيس أول جمعية حقوقية مدنية وهي العصبة المغربية لحقوق الإنسان، مروراً بهيئة الإنصاف والمصالحة ووصولاً إلى دستور 2011، والذي لم يعد يتكلم فقط عن فصل السلط، بل أصبحنا نمتلك دستور لصك الحقوق وهذا أساسي.

إلا أنه لا يمكن هاذ الإنتقال الحقوقي أو الديمقراطي والذي إتفق الجميع

يعرفو شي تنمية حقيقية وتكون مؤشرات دياهم إيجابية، يمكن نزوقو الحجرات، يمكن نغيرو المناهج سطوحيا، ولكن إلى ما تم الاهتمام بالعنصر البشري في هذا الميدان راه ما يمكنش يحقق تنمية حقيقية.

هاد التراجعات كلها في هذه الميادين الاجتماعية هي اللي تتأدي للاحتقان الاجتماعي السيد رئيس الحكومة وتتأدي للاحتجاجات اللي تكلمتو عليها. إلى كنتو قادرين بأنه في الجانب الاجتماعي تديرو شي حاجة حقيقية مع المغاربة راه غادي ينقصو الاحتجاجات وغادي ينقص بزاف ديال أشكال الرفض اليومي والتي تتخذ كذلك مطية من أعداء المغرب وأعداء نجاحات المغرب، و لكن انتوما السيد رئيس الحكومة، اللي عن غير قصد تفتنحو لها الفرصة على أنها تتكلم.

ما كاينش تناغم ديال السياسات الحكومية في المجال ديال حقوق الإنسان، أبسط دليل السيد رئيس الحكومة على أنكم اليوم أتم رئيس الحكومة ومعكم وزيرين، بينا حقوق الإنسان مسألة وطنية تتعني الحكومة كلها، تتعني وزير الشغل، تتعني وزير الصحة، تتعني وزير التعليم، تتعني جميع الوزارات، كان عليهم اليوم يكونو كاينين هنا وتيسمعو للمغاربة وتيسمعو للصوت ديال المغاربة.

أخيرا احنا قلنا غير شكون نتبعو السيد رئيس الحكومة؟ واش نتبعو السيد وزير الدولة في حقوق الإنسان أو نتبعو المندوب الوزاري؟ وعندهم جوج تقارير مختلفين تقرير ديال المندوب الوزاري حول أحداث الحسمة وقال بأن وزير الدولة في حقوق الإنسان اسمح لي اطلع عليه وبعد أسبوع في الاطلاع، وتقرير آخر للسيد وزير الدولة في حقوق الإنسان يتكلم عن حقوق الإنسان وعن أشياء أخرى لم يتطرق لها التقرير الآخر، شكون اللي نتبعو؟ شكون هو المخاطب الرسمي عندنا احنا أولا؟

ثانيا، السيد وزيركم في الدولة في حقوق الإنسان تكلم على أن المغرب لا يعيش جنة حقوقية ولا يعيش حميم، نحن في منزلة بين المنزلتين، لأن الدنيا إما جنة أو حميم، والثواب إما جنة أو حميم، نحن في منزلة بين المنزلتين، هل هناك من مخرج حقيقي للأزمات التي نعانها حاليا؟
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق العدالة والتنمية، تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

العديد منهم، حاليا يرحلون من مدينة طنجة وتطوان لمناطق أخرى، السيد رئيس الحكومة، غابت عنا سياسة حقيقية ديال الحكومة في ميدان الهجرة، خاصة بأن المغرب أصبح بلد استقبال ولم يعد بلد عبور.

حرية التعبير، السيد رئيس الحكومة، أتم تمتلكون جميع وسائل الإعلام العمومية وتمررون خطاباتكم من خلال وسائل الإعلام العمومية ولا تمررون خطابات الآخر.

كذلك الضغط على الصحفيين لازالت تمارس ضغوطات نفسية ومهنية على مجموعة من الصحفيين، السيد رئيس الحكومة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السيد رئيس الحكومة، احنا داخل الحركة النقابية نخجل في المنتديات الدولية، أنا نقولها لكم هذا باش تتحملو مسؤوليتنا فيه، إذا كنا دبا مكتسبات، خاصة بأن المكتسبات اللي كنتكلمو عليها، السيد رئيس الحكومة، هي اللي اللجان الجهوية نرجع لها، اللجان الجهوية لحقوق الإنسان واللي هي مناسبة باش نشيد بالعمل الجبار اللي تتقوم به خاصة في المناطق الجنوبية، واللي الأمين العام للأمم المتحدة تكلم على دورها الحقيقي في بث وزرع ثقافة حقوق الإنسان واحترام ثقافة حقوق الإنسان، وهذا مكسب كبير، السيد رئيس الحكومة، ما تكلمتوش عليه أتما في ردكم على أنه إذا كنا يعاب علينا في المناطق الجنوبية هو انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الخصوم، الأمين العام للأمم المتحدة اعترف في تقريرين سابقين على دور هذه اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في المناطق الجنوبية من أجل الدفاع وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، السيد رئيس الحكومة ولم تأنوا في جوابكم على هذا الجانب، وهو مهم جدا في إطار ربح المعركة الكبرى ديال المغرب.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، احنا كحركة نقابية نخجل حينما يتم سؤالنا كل سنة، لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم؟ لماذا لم تصادق الحكومة المغربية على الاتفاقية رقم 141 حول تنظيمات الشغيلة في العالم القروي؟ لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية رقم 151؟ لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية رقم 168؟ لماذا لم تصادق الحكومة على الاتفاقية رقم 183؟ لماذا لم تصادق الحكومة أخيرا على الاتفاقية 47 المتعلقة بعدد ساعات العمل والتي تعد في 40 ساعة؟

هنا نخرج السيد رئيس الحكومة، نخرج السيد رئيس الحكومة حينما نتحدث عن الحق في الشغل، واللي طامته الكبرى بالرغم من بغينا نديروه هناك عطالة تتفاشى وتترايد يوميا خاصة حملة الشواهد، والحكومة عاجزة على أنها تلقى لها حلول.

الحق في التعليم، السيد رئيس الحكومة، ودعني أختلف معكم، جربنا كل شيء ممكن في التعليم، حتى حاجة ما صدقت، آخرها قانون الإطار ولم ينزل قانون الإطار، ونقول لك السيد رئيس الحكومة إذا لم يتم الاعتراف بالعنصر البشري في قطاعين مهمين هو التعليم والصحة ما عمر هاذ القطاعين

بالأمن القضائي ببلادنا.

كذلك المقاربة التي تم وفقها التعامل مع أحداث الحسبية، والتي أدت لاحقا إلى تكييفات قضائية، وصلت حد المتابعة بتهمة المس بأمن الدولة. وفي الوقت الذي يعلم الجميع أن المطالب المرفوعة في البداية كانت ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية محضة، تنبه للاختلالات التي عرفتها مجموعة من المشاريع التي تم إطلاقها لتنمية المنطقة، وهو ما وقفت عليه التقارير المنجزة من طرف عدد من المؤسسات بطلب من جلالة الملك، أعقبتها قرارات عقابية، وللأسف الشديد، لازالت الأخطاء والتجاوزات متواصلة في هذا الملف، كان آخرها ما أكده المجلس الوطني في محمته الأخيرة من افتقار ظروف الاعتقال للشروط الدنيا المتعارف عليها.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق العدالة والتنمية نطالب بفتح تحقيق حول مزاعم التعذيب التي صرح بها المعتقلون، وأن يبلغ التحقيق مدها، آملين في نفس الوقت أن يتحلى الجميع بالحكمة اللازمة، ونقول للجميع، عليه أن يتحلى بالحكمة اللازمة من أجل توفير شروط حل شامل لهذا الملف، كما نشيد بالعمو الذي أصدره صاحب الجلالة على عدد من المعتقلين المحكومين في ملف الحسبية وملف جرادة، ونعتبره خطوة بناءة وإشارة في اتجاه الافراج المنشود.

وكما نتوقف من جهة أخرى عند استهداف الصحافة الصفراء وبعض المواقع الإلكترونية، التي لا تخفي ارتباطاتها لعدد من الشخصيات المعروفة بمواقفها الجريئة ودفاعها عن حقوق الإنسان، والتي مهما كان اختلافنا معها لا يمكننا إلا أن نعبر عن رفضنا لاستهدافها من خلال الافتراء عليها والتشويش والنشب في حياتها الخاصة وتنظيم حملات متهمة للإساءة إليها. ونستغل هذه المناسبة لنعبر عن تقديرنا الكبير للعمو الذي أصدره جلالة الملك في حق الصحفية هاجر الريسوني ومن معها، والذي شكل نموذجا واضحا للأخطاء التي من شأن التماهي فيها وتكرارها من أمثالها أن يفتح المجال أمام جيل جديد من الانتهاكات التي لن تختلف، لا قدر الله، في نتائجها عن الانتهاكات التي اعتبرنا أن المغرب قد قطع معها.

كما نعبر عن قلقنا من الإعفاءات التي طالت مجموعة من الموظفين والمستخدمين من ذوي انتماءات معينة من مناصب المسؤولية والإقصاء من الوظيفة العمومية بدون سند قانوني وهو أمر لا يستساغ في ظل دستور 2011.

كما نعتبر رفض الإدارة منح الوصولات المؤقتة والنهائية لعدد من الجمعيات والهيئات والنقابات كما قال السيد رئيس الحكومة فعلا أنه بعد 60 سنة تصبح في وضعية قانونية، ولكن إذا مشيتي غير للبنك من أجل تفتح حساب بنكي باسم الهيئة يطلب منك أن تأتي بوصل أولا، بالأحرى أن تنظم نشاطا أو محاضرة أن تحصل بعض الحقوق، وهذا الوضع بالرغم من احترام المساطر القانونية المطلوبة نعتبره مسا صريحا بحرية تأسيس الجمعيات التي لا تخفي أدوارها في الإسهام في تأطير المواطنين والشباب وتحسينهم

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة الشهرية لمناقشة موضوع السياسة العامة للحكومة من أجل مواصلة النهوض بواقع حقوق الإنسان ببلادنا، وهي مناسبة للتأكيد بأن التقييم الموضوعي اللازم لواقع حقوق الإنسان ينبغي أن يتم على ضوء ما راكمته بلادنا من مكتسبات من الناحية الدستورية والتشريعية والمؤسسية، وعلى ضوء التزامات المغرب الدولية وتعهداته في مجال احترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نؤكد بأن بلادنا مرت بالعديد من المحطات التي تؤرخ لتطور واقع حقوق الإنسان حيث نسجل لحظات تاريخية معبرة، لا بد من إعادة استحضارها لكي نرصد مؤشرات التطور أو التراجع بطريقة موضوعية.

لقد كانت لحظة الإنصاف والمصالحة والكشف عن حقيقة الانتهاكات التي عاشها المغرب عبر المنجز الوطني، المتمثل في التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة وما تضمنه من توصيات لحظة للقطع مع ماضي الانتهاكات الأليم، ووضع المغرب على سكة الإصلاحات المؤسسية الضرورية لضمان عدم تكرار ما حصل.

كما كانت لحظة الاستفتاء الشعبي على دستور يوليو 2011 لحظة تاريخية لتجديد التعاقد بين المجتمع والدولة على أرضية ميثاق الحقوق والحريات، الذي اشتمل على العديد من المقتضيات الهامة الواردة في الدستور، بالإضافة إلى العديد من القوانين التنظيمية والقوانين العادية، التي تضمنت تأصيلا مبنيا للحقوق والحريات الأساسية، بالإضافة إلى دسترة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من الهيئات الاستشارية في مجال الشباب والمرأة والأسرة والطفولة، كما مثلت لحظة الإعلان عن اعتماد الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان تعبيرا قويا عن تعاقد وطني جديد، يؤسس للمستقبل وفق التزامات واضحة، تتعلق بكافة الفاعلين من حكومة وبرلمان وسلطة قضائية وجماعات ترابية ومجتمع مدني ومؤسسات إعلامية.

وذلك في إطار مخطط تنفيذي واضح، يمكن اعتباره بمثابة الترجمة البرنامجية والعملية للحقوق والحريات، التي جاء بها الدستور الجديد والتنزيل الفعلي لما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وبطبيعة الحال فإن التطور المرصود في مجال تعزيز الحقوق والحريات لا ينبغي أن يحجب عنا عددا من الاختلالات والملفات، التي تشكل، مع الأسف الشديد، نقطا سوداء مشوشة على التطور الإيجابي للمسار الحقوقي ببلادنا، وتمس بصورته الحقوقية خارجيا، ومنها سعي بعض الجهات لتسخير القضاء في إطار تسوية الحسابات السياسية، ونعتبر أن قضية الأخ عبد العلي حامي الدين عضو فريقنا في المجلس، مظهرا جليا من مظاهر هذا التسخير، في إطار ملف مشمول بسبقية البت، يعود لربع قرن من الزمن، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لتهديد استقرار الأحكام القضائية والمس

بما حققه بلادنا بقيادة ملكية حكيمية من تراكبات نوعية في مجال تحسين حقوق الإنسان عبر تداير متنوعة، شملت مختلف المجالات بعنوان عريض هو خيار المصالحات، مصالحة مع الماضي عبر هيئة الإنصاف والمصالحة ومصالحة المغاربة مع تاريخهم وهويتهم الأصيلة بعمقها الأمازيغي وأبعادها المتنوعة ومصالحة اجتماعية ومجالية عبر خطوات إستراتيجية عنوانها الجهوية المتقدمة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجبر الضرر الجماعي وخيار محور الفوارق الاجتماعية والمجالية، كل ذلك بتأطير قانوني وتشريعي متقدم وبرؤية إستراتيجية خلافة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، توجت بدستور متميز ومتقدم، رسم معالم المغرب الحقوقي، وجعل حقوق الإنسان بمختلف أجيالها في صلب فلسفته وتوجهاته.

وبكل موضوعية فلكل مسار أعطاب وانتهاكات، ومع ذلك فلاستثناء لا يلغي القاعدة، والقاعدة اليوم السيد رئيس الحكومة تتطلب سياسة عمومية منسجمة متكاملة، تحسن وتطور المكتسبات وتوفر الآلية للتنزيل الفعلي للخيارات الإستراتيجية ذات البعد الحقوقي.

وفي هذا السياق، ومقارنتنا الحقوقية كفريق حركي هي ترسيخ مسارنا الحقوقي والسياسي الممتد منذ فجر الاستقلال كقلعة حركية ساهمت في إقرار الحريات العامة والحقوق السياسية وأسست في سبق تاريخي للأجيال الجديدة في حقوق الإنسان من قبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق اللغوية والثقافية، في وقت اختارت فيه باقي التيارات مفهوم حقوق الإنسان في بعدها السياسي الضيق، وجعلتها شائعة لأهداف غير معلنة، لكنها مكشوفة.

وبالرغم من ذلك فمغرب المؤسسات يظل أقوى من كل هذه الحسابات الضيقة، خاصة في إطار مغرب يعرف من أين أتى وإلى أين يسير؟
السيد رئيس الحكومة،

بوضوحنا السياسي المعهود وخيارنا الدائم الذي يجعل الوطن قبل الحزب والمواقف قبل المواقع، فنحن سنظل كعهدنا دائما ننصر لخطوق الإنسان وحريات الفرد المقرونة بحدقوق المجتمع وفوقها ودوما وأبدا حقوق الوطن المبنية على تلازم حق المواطنة بواجب الوطنية وترباط الحق بالواجب والتمايز بين الحرية والفوضى، وعلى هذا الأساس فنتطلعنا السيد رئيس الحكومة إلى سياسات عمومية مسجلة في تشريعات قابلة للتطبيق ومؤطرة بإرادة فعلية للتنزيل، تعزز حقوق الإنسان وتفعّل محور الحقوق والحريات الواردة في الدستور.

وفي هذا السياق نسجل باستغراب غياب أي مؤشر في القانون المالي الحالي، يعبر عن إرادة حقيقية على التفعيل التدريجي للقوانين التنظيمية للأمازيغية كمدخل لإنصاف هذا المكون الأساسي في الهوية المغربية الموحدة في تنوعها، إلى جانب ضرورة بلورة سياسة عمومية لأجراًء الحقوق اللغوية والثقافية والبيئية.

وبنفس السياق، نسجل تطلعنا السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى

من الانحراف والمغالاة والتطرف وضمان انخراطهم الإيجابي في بناء واستقرار الوطن.

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد أن إثارنا الصريحة لهذه الأخطاء والتجاوزات التي وقعت في عدد من الملفات لازالت معدودة على رؤوس الأصابع، ينبع ذلك من حرصنا على أهمية توفير شروط الاستدراك الجماعي من أجل تعديل وتقويم زاوية الانحراف الحاصل في هذا المجال والتي لازالت في تقديرنا محدودة لحد الآن.
السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا مدعوون جميعا إلى الانتباه إلى التحولات الاجتماعية والثقافية والرقمية وطبيعة النقاشات التي تعرفها بلادنا على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى ضرورة القراءة المتعمنة للانتظارات الكبيرة لقاعدة واسعة من الشعب المغربي، ولا سيما فئة الشباب، خصوصا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي يقظة جماعية بروح وطنية عالية، تستشعر القلق الشعبي المتزايد وتعمل على إعادة الثقة للمواطن في نفسه أولا وفي مؤسسات الدولة وفي هيئات الوساطة والتمثيل السياسي والنقابي وغيرها، والمغاربة السيد رئيس الحكومة ليسوا أبدا في حاجة لمن يريهم بلغة التهديد والوعيد والعودة لزمان الخوف الذي خرجوا منه وتركوه وراء ظهورهم شعبا ووطنا ودولة، وأقاموا لذلك مؤسسات واعتمدوا تشريعات ودستورا، سمي بدستور الحقوق والحريات، بل في حاجة لمن يقول له افتخروا ببلدكم ووطنكم ومؤسساتكم الساهرة وحدها دون غيرها على تطبيق القانون.

ونحن نعتقد بأن بلادنا تتوفر على كافة المقومات التي تجعلها في مقدمة الدول العربية والإسلامية القادرة على إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي وعلى إبداع نموذج تنموي يستجيب للتطلعات كافة الفئات الشعبية.
وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السي الحلوطي، شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع جوابكم القيم، لا يسعنا في الفريق الحركي في هذه اللحظة التاريخية المتزامنة مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلا أن نعبر عن اعتزازنا

بمجلس المستشارين، في مناقشة هذا السؤال، الذي نعتبره داخل هذه القبة احتفالا لمجلسنا الموقر باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

فقد اعتمد المغرب دستور 2011 كدستور جديد، كرس الحقوق والحريات والمساواة والمناصفة وعزز حقوق الإنسان وفق مقتضيات الدستورية التي ترتبط بالحقوق الأساسية والحريات أكثر من 57 مادة.

وقبل ذلك كرس المغرب مبادئ دولة الحق والقانون من خلال إرساء أسس وقرارات جعلت بلادنا تتصدر النماذج الماثلة على الصعيد العربي والإفريقي، وتم اتخاذ قرارات تاريخية مثل إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي تجربة فريدة، انفرد بها المغرب في محيطه العربي والإفريقي.

وفي مسار ثالث، أعد المغرب السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان ملاءمة مع القانون الدولي، ونحن في المغرب نعيش نقاشا وطنيا حقيقيا تشارك فيه المنظمات والجمعيات الحقوقية والجمعيات المدنية، هذا النقاش الذي يعمق التواصل بين كل أطراف المجتمع المغربي حول أهم القضايا والإشكاليات المرتبطة بعقوبة الإعدام والحريات الفردية والإجماع، وهو ما نعتبره في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي افتتاحا للدولة على مختلف الآراء، ونعتبره أيضا ظاهرة صحية تعبر عن انشغالات الإنسان المغربي لحقوقه وحرياته وتفاعله مع محيطه الدولي والعالمي والإنساني.

لكن هناك تحديات ورهانات لازلتنا جميعا مطالبين برفعها لأجل بناء المستقبل، وأقول جميعا أحزابا وبرلمان وحكومة ومجتمع مدني والمجتمع ككل، ذلك أن هناك متغيرات وتطورات قد يكتفيها الاجتهاد التشريعي والقانوني، لكن هناك متغيرات تحتاج إلى تغيير العقلية وتطوير المجتمع، إذ هناك حقوق يجب النهوض بها خاصة المرتبطة بالحقوق الثقافية والاجتماعية والبيئية، وهي حقوق مرتبطة بالتنمية المستدامة والمساواة الاقتصادية والعدالة المحلية.

ونحن في فريقنا مؤمنون أن التربية والتكوين كلمة أساسية واستراتيجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها بين كل أطراف المجتمع المغربي، ولا سيما الأجيال القادمة، وتساؤلنا السيد الرئيس بهذه المناسبة: ما مصير اللجنة الوطنية للمواطنة وحقوق الإنسان التي كانت بدأت الاشتغال لتحضير برامج التربية وإدخال حقوق الإنسان في المقررات الدراسية الوطنية؟ فبدون التربية والتكوين لا يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان ولا يمكن تغيير العقلية وإزاحة الهواجس الثقافية.

أريد قبل ختام هذه المداولة أن أثير بعض القضايا التي تشكل انشغالات حقيقية بعيدا عن المتاجرة بحقوق الإنسان أو المزايدة بها، سواء لتحقيق ربح سياسي أو تفرغ أحقاد لا مبرر لها.

أولا، ظاهرة اعتقال ذوي الإعاقات العقلية أو المحتلين عقليا بمناسبة ارتكابهم لأفعال إجرامية وضعيتهم العقلية والصحية تقتضي إحالتهم على المستشفيات عوض السجن.

تدابير عملية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بساكنة البوادي والجبال والواحات في ظل مواصلة تركيز الاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، دون أن نبخس طبعا المجهودات المبذولة لفائدة هذا المجال الحيوي والتي تظل محدودة في ظل الحق المشروع في العدالة المحلية والاجتماعية كعنوان أساسي من عناوين حقوق الإنسان بل الحقوق للإنسانية.

تطلعنا كبير كذلك، السيد رئيس الحكومة، إلى إدماج مادة حقوق الإنسان بمختلف أجيالها في التعليم والإعلام وفي برامج التخطيط التنموي والإشراك الفعلي للمجتمع المدني الجاد في التحسيس بالتعريف برصيد بلادنا الحقوقي المتميز جوهريا ودوليا في مختلف المحافل القارية والدولية، في مواجعة الممارك المصطنعة ضد مغرب حقوق أكبر وأقوى من دون تلقي دروس من قوى الاستبداد وسإسرة حقوق الإنسان وخصوم المغرب في وحدته الوطنية والترايبية المشروعة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مسك الختام، وفي ظل وضوحنا السياسي دائما وفي صلة بحقوق الفرد والمجتمع، فأمامنا في المؤسسة التشريعية معركة ليست بالسهلة، وتتعلق بتعديل القانون الجنائي، وهي مناسبة سنكشف من خلالها على مواقفنا بكل وضوح وموضوعية، بعد حوار عمومي أطلقناه كحزب، ونتمنى صادقين أن لا نضطدم مرة أخرى في ازدواجية المواقف والمواقف الملونة التي تستثمر في الضبابية والغموض وغياب الشجاعة الفكرية والسياسية المبينة على فصل الخيط الأبيض من الأسود، وهي ممارسة لا تعمل إلا على تعميق عدم ثقة المواطن في المؤسسات وفي تكريس بؤس السياسة، ولنا جميعا فيما وقع لحظة التصويت على مشروع قانون المالية 2020، عبرة، وطبعا العبرة للمتقين.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيدة أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي،

سلميا، فجاءت الأحكام جد قاسية.

وفي هذا الصدد نسجل بإيجاب المبادرة الملكية بالعفو عن عدد من المعتقلين متمين الحرية لجميع معتقلي الحركات الاحتجاجية السلمية ومعتقلي الرأي، وندعو الحكومة وأغليتها البرلمانية إلى التسريع بالمصادقة على مقترح قانون بالعفو العام الذي تقدم به نائبي فيدرالية اليسار بمجلس النواب، لنعمل جميعا على الطي النهائي لهاته الصفحة الأليمة والمسيئة لبلادنا حقوقيا، ولكي تقطع الطريق على كل المتربصين الذين ينتهزون الفرص للإساءة لوطننا.

ونذكركم السيد رئيس الحكومة، كيف تعاملتم أو تعاملت حكومتكم مع ساكنة مدينة جرادة وسكان مدينة زاكورة الذين طالبوا بحقهم الطبيعي في الماء الذي يعني الحياة.

وبخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تندرج ضمن حقوق الإنسان والتي تعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الضرورية للعيش بكرامة وبحرية، والمتعلقة بالتعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي والغذاء والماء والسكن والبيئة الصحية والثقافية.

فبالنسبة للتعليم الكل يعرف المراتب المتأخرة التي تحتلها بلادنا على المستوى الدولي، أو حتى مقارنة ببعض دول الجوار بسبب فشل أو إفشال - المصطلح الحقيقي هو إفشال - جل الإصلاحات التي عرفتها المنظومة بسبب الاختيارات الانفرادية والتي تخضع لإملاءات المؤسسات المالية المانحة، وعملت الحكومات السابقة على مراكمة الخصاص في أعداد نساء ورجال التعليم بشكل متهيج عبر تقليص عدد المناصب المالية الخاصة بالقطاع وعدم تعويض المحالين على التقاعد وإلغاء التكوين وفصل التكوين عن التوظيف ليتسنى لحكومتكم إدخال الهشاشة لقطاع التربية والتكوين عبر التوظيف بالتعاقد وبدون تكوين، وهي إشارة قوية إلى توجه الدولة لرفع يدها عن التعليم وكذلك بالنسبة للصحة في إطار خصوصته أو تمريره للقطاع الخاص.

وهو نفس الأمر بالنسبة لقطاع الصحة الذي يعاني من خصائص موهول في الأطر الطبية بسبب ضعف عدد خريجي كليات الطب، والتي أريد لها أن تكون ذات استقطاب محدود لفتح المجال أمام كليات الطب الخاص وتؤكد الحكومة بهاتين الإجراءات أنها تهتم برأس المال، عوض الاهتمام بالإنسان، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأطباء العاملين بالقطاع العام.

أما بالنسبة للشغل، فإن توجه الحكومة لخدمة الرأس المال عوض الاهتمام، طبعا، دائما بالإنسان كخضوع لتوجيهات المؤسسات المالية وتحت ذريعة جلب الاستثمار الخارجي، عملت الحكومة على إدخال الهشاشة في عالم الشغل، وأهملت واجبها في احترام مقتضيات التشريع الاجتماعي، وإزاء الاحتقان الاجتماعي وتناهي المطالب الاجتماعية التي أخرجت سكان المقاربة الأمنية، مما يؤشر على تراجع المكتسبات التي تحققت في بلادنا.

ثانيا، ظاهرة التسول بالأطفال منتشرة بالشوارع العمومية بالمغرب أو تعنيفهم لفظيا وجسديا من قبل ذويهم، هل من رؤية للحكومة لمواجهة هذه الظاهرة وحيارة هؤلاء الأطفال واحتضانهم حماية لهم من العنف والاستغلال بكل الأشكال؟

ثالثا، ظاهرة استغلال الأطفال والإناث والذكور على حد سواء في السخرة أي خدمة البيوت، لا زالت هناك صعوبات كبيرة لحماية أطفالنا من الاستغلال، بل حتى خادمت البيوت اليوم يعانون صعوبات مسطرية في إثبات علاقة الشغل.

رابعا، ظاهرة العنف السيد الرئيس ظاهرة بدأت تتخذ نوعا من التجذر داخل أوساط المجتمع المغربي، سواء ضد الرجال أو الأطفال أو النساء بالشارع العام والمدرسة وحتى التظاهرات الرياضية، ذلك راجع بالأساس إلى سيادة مجموعة من المفاهيم الخاطئة، لكن سأخص بالمناسبة هاذ النقاش على العنف ضد النساء، فحسب المندوبية السامية للتخطيط تعرضت ما يزيد على 7 ملايين امرأة للعنف بكل أنواعه خلال سنة 2019، لا سيما ونحن نعيش آخر أيام الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة.

تساؤلنا السيد رئيس الحكومة: هل للحكومة فهم دقيق لسيادة ثقافة العنف لدى شرائح واسعة من المجتمع المغربي؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنشرف باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أتناول الكلمة في موضوع السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، وقد اخترنا هذا الموضوع في سياق تخليد العالم للذكرى 71 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف يوم 10 دجنبر من كل سنة، وهي مناسبة للوقوف على واقع حقوق الإنسان ببلادنا فهذا الواقع الذي حققنا طبعا بعض التراكبات الإيجابية لكن نسجل بعض التراجع عن بعض المكتسبات التي حققناها بنضال مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية.

إن واقع حقوق الإنسان ببلادنا يجيلنا طبعا على حراك الريف والكيفية التي تعاملت بها الحكومة للرد على المطالب الاجتماعية التي أخرجت سكان الحسنية للاحتجاج وتعاملتم معها بالقمع والاعتقال ومحكمة المتظاهرين

وهناك العديد من..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت القانوني من فضلك.

استكملنا لأجحة التعقيبات، الآن سنستمع لرئيس الحكومة في إطار الرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلًا الأخوات والإخوان الذين أبدوا ملاحظاتهم وتعليقاتهم وأبدوا عدد من الإشارات، وبطبيعة الحال غادي نعاود نقول ثاني نفس الكلام الذي قلناه مرارا مع الأسف الشديد، راه باين عندما نتحدث اليوم عن خصاص، باين منين إمتي جا الخصاص، فما يمكنش نهضرو على التعليم اليوم بلا ما نهضرو إلى عندنا الهدر المدرسي اليوم وعندنا نسبة أمية وعندنا نسبة هدر مدرسي، منين امتي بدا هذا الهدر المدرس؟ واش بداتو غير هاذ الحكومة؟ جاء وبدا التعليم، بدبناه غير احنا؟ هاذ الأحزاب كلها اللي دازت في وزارة التعليم وفي الحكومات السابقة ما عندهم حتى شي مسؤولية؟ حتى جيت أنا في أبريل 2017 عاد انهار هاذك التعليم مرة واحدة حتى للتح، عاد بديت تتعالج فيه، مزيان.

إذا اتفقنا على هاذ المقاربة مزيان هاذيك الملاحظات كلها مزيانة، إلى ما كنتش ذيك الملاحظة، إلى ما كانتش هاذ الملاحظة صحيحة هذا دليل على أنه هذه اختلالات لا تجد جذورها في الماضي، ولو كان الذين أمضوا في الحكومة 20 سنة أو 18 سنة أو 17 سنة أو 14 سنة كانوا قادرين يعالجوا هاذ الشي، غادي نصلوا احنا غنلقاوا العدالة المجالية كاملة، لأن جميع الدواير مشاوا لهم الطرقات.

وما أن اليوم عندنا خصاص في التفاوتات المجالية دليل على أنه كانوا الحكومات السابقة لم تستطع معالجة هذا الخصاص، باش نهضر بطريقة موضوعية، أما إلى بغيت نهضر بطريقة يعني ديال المناكفة غادي نقول عبارات أخرى، إذن هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، بالنسبة لتنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة، بطبيعة الحال بعض العبارات التبخيسية اللي سمعناها، أنا ما غاديش نرد عليها، لأنه شوف اسمحوها ليا، واحد الأمر إيجابي إلى جينا نلقبو ليه على واحد النقطة. أنا ما تنهضرش عليك أنت، راه تنهضر على العموم، انتوما عزاز عليها هاذك الشي علاش تشوف فيكم باستمرار.

يجب أن تتحلى بخطاب الشجاعة، خطاب الشجاعة هو خطاب المسؤولية، وأنا قلت لكم كاين اختلالات وكاين تجاوزات، ولكن كاين إنجازات كبيرة وضخمة، قامت بها الحكومات السابقة وقامت بها هذه الحكومة، باعتراف وطني ودولي، ولكن النقص اللي كاين أحنا نغيروه، وباش نقول لكم بأن الحكومة تتميز بطابع الإنصاف، لما أعدت وزارة الدولة

المكلفة بحقوق الإنسان هاذ المنجز ديال حقوق الإنسان بالمغرب 2011، راه فيه في كل ملف ماذا أنجز وما هو الخلل الموجود اليوم، في كل ملف، ملف، ها هو الحق في تأسيس الجمعيات، كيفاش جينا، ومنين جينا، وفين وصلنا اليوم، والحمد لله، لشيء مهم، وهاذ الشي أعطى ديناميكية لتأسيس الجمعيات، ولكن ها هي الخصاصات اللي كاينة، 1، 2، 3 بالنسبة للوصل، بالنسبة لعدد من التوصيات اللي صدرت الأصولات مؤقتة، مشاكل بنوية أخرى من قبيل أحيانا بطء مسطرة التصريح بفروع الجمعيات الوطنية، عدم تنفيذ بعض الأحكام القضائية النهائية القاضي بقانونية بعض... هاذ الشي كاين، ها هو التقرير ديال الحكومة تعترف بوجود هذه الاختلالات.

ولكن حنا تنقلو هاذ الشي في واحد الفضاء كبير من الإنجازات، وفيه إشكالات يجب أن نعمل على تجاوزها، هذا هو المنطق ديال الإنصاف، يمكن نقولو ليا هذا التقرير نسي شي مسألة، كاين بعض الاختلالات اللي احنا مسؤولين عليها كحكومة وليس الحكومات السابقة، ولكن أغلب الاختلالات جات مجردة من 20، 30 سنة وهي مجردة، لا احنا نحمل أحزابا معينة بمسؤوليتها، ولكن هذا الإرث ديالنا احنا كمغاربة، احنا نواجهه بشجاعة ونعالجه بشجاعة، إذن هاذي النقطة الأولى فيما يخص هاذ..

بغيت نوقف عند المسألة ديال تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لأقول أن جبر الضرر الفردي الذي قامت به بلادنا هو إنجاز لم تشهده أي دولة، من حيث الكمية ديالو، لم تشهده أية دولة، ذلك أن التعويضات همت حوالي 28.000 مستفيد، 28.000 شخص استفاد من التعويضات المالية في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي هيئة تحكيم مستقلة للتعويض بمبلغ مالي إجمالي تجاوز 2 مليار درهم، استفاد 1338 شخص من الإدماج الاجتماعي، للتوضيح بما فيهم الحالات الجديدة التي تمت تسويتها في شهر يوليوز المنصرم، حيث تم منح 250000 درهم لفائدة 42 حالة ولفائدة 9 حالات تنازلوا عن الاستفادة من المنحة قدرها 2000 شهريا إلخ، و59 تسوية ديالهم الإدارية، ومن بين الملفات المهمة اللي اشتغلنا عليها واللي حاولنا تسرعها منذ أتت هذه الرئاسة.

استفاد أكثر من 18000 شخص من التغطية الصحية، تسوية الوضعية الإدارية والمالية لفائدة أكثر من 446 شخص، فيما تعمل الحكومة على تسوية الملفات المتبقية والتي لا تتجاوز 11 شخص، إعداد لوائح المستفيدين من التقاعد التكميلي بالنسبة 129 حالة تستوجب الاستفادة من معاش تكميلي بتكلفة مالية تقدر ب 23 مليون درهم.

فلذلك، هذا جهد قامت فيه بلادنا وقامت فيه هذه الحكومة بواحد الجهد كبير جدا ويجب أن نقول نعترف بهذا الجهد اللي قننا به جميعا.

فيما يخص الاتفاقية رقم 87 خاصنا نكونو ثاني... هاد الاتفاقية واش بالاه جات اليوم خاصنا نصادق عليها، ولا كانت في عقود من الزمن هادي، كانت عقود من الزمن، شحال؟ هذه الاتفاقية ديال 87 اتفقت جميع الحكومات على عدم المصادقة عليها، وإلى اليوم وهناك حوار وطني حولها

عدد من المقترحات القانونية وإلى كانت غير التنظيمية كافية يؤسس للتوظيف الجهوي، علاش؟ لأن واحد في زاكورة من حقه يكون عندو طبيب ويكون عندو ممرض ويكون عندو أستاذ لأولادو تما، ماشي كل واحد اللي تعين في شي منطقة نائية ما خاصوشي، تما يمشي له غادي تكون مباراة خاصة بالمناطق النائية، مباراة خاصة بالمناطق الأخرى، اللي بغى المناطق النائية تمشي لها، اللي بغى المناطق الأخرى تمشي لها، هذي حق في الشغل، يك الحق في الشغل، ولكن حق هؤلاء المواطنين أيضا في أن يصلهم الأستاذ والطبيب والمهندس والممرض وغيرهم.

واش تندافعو غير على شي وحدين، شي وحدين ما ندافعوش عليهم؟ ذوك الملايين اللي في ذوك المناطق البعيدة هما مساكين ما يدافع عليهم حد، حتى هما يحتاجون إلى دفاع، حتى هما، هاذ الشي اللي كاين ولكن الحقوق بحال إلى كان في مدينة كبيرة ومدينة متوسطة ومدينة أخرى عندو نفس الحقوق هذا هو اللي تيسال، كاين شي حاجة دبال.. هذاك التقاعد راه انتوما عارفين احنا غادين نحو دمج الصناديق باش يكون عندنا جوج أقطاب قطب عمومي وقطب خصوصي في مجال التقاعد غيكون عندو نفس الحقوق، ما يجبو هذو يوصلو للتقاعد حتى يكون هاذ الشي فصي صافي انتهى.

فلذلك إذن ليس هناك أي مشكل، ما كاين حتى شي مشكل نهائيا، وليس هناك أي هشاشة، والإدعاء بالهشاشة أنا غير أسمو بغينا نمشيو للمشاكل الحقيقية، نتخلقو مشاكل غير موجودة وغير..

بالنسبة للأمازيغية أنا تنحني الأستاذ من الحركة الشعبية اللي ثار القضية للأمازيغية صحيح، صحيح أنا متفق معاك بدأنا وضع الإجراءات لتنفيذ القانون التنظيمي، وأول إجراء هو وضع إخراج اللجنة الوطنية لتنفيذ القانون التنظيمي دبال الأمازيغية، إن شاء الله في القريب غادي تقدموه للأمانة العامة، وأيضا التشاور مع جميع الفاعلين واحنا وجمنا رسائل إلى جميع القطاعات الحكومية لكي تقترح إجراءاتها باش نوضعو مخطط عمل متكامل لتنزيل هاذ القانون التنظيمي في القريب إن شاء الله.

وكما تعرفون أنه قبل ذلك كنا بدأنا بعدد من الإجراءات حتى قبل صدور القانون التنظيمي، وهاذ الإجراءات بدناها أولا وقبل كل شيء من العمل على تدريس الأمازيغية في خمسة معاهد عليا هاذ الشي راه طرحته هنا وبدنا فعلا، ووجمنا رسائل في بداية هذه السنة للوزارات الوصية على هاذ المدارس باش تعطينا النتائج دبال هاذ السنتين دبال التطبيق دبال هاذ المقضى دبال تدريس الأمازيغية، السنة الأولى والسنة الثانية.

وأيا أصدرنا منشور بتاريخ 30 أكتوبر 2018 والقاضي بالزامية استعمال اللغة الأمازيغية والعربية في الإدارات العمومية دخلنا فيه الأمازيغية لأول مرة على قدم المساواة مع العربية، وعدلنا مرسوم جائزة المغرب للكتاب بتوسيع أصنافها لتشمل لأول مرة جائزة المغرب التشجيعية للإبداع الأدبي الأمازيغي وجائزة المغرب التشجيعية في الدراسات في مجال الثقافة

ودستور 2011 ما عندو علاقة بهذه الاتفاقية، عزز الحقوق والاتفاقية كانت من قبل، فهمتيني ولم تصادق عليها المملكة بوعي بقرار سيادي دبال المملكة المغربية لأنها تمهم حاملي السلاح، وهو الشيء الذي يمكن أن يتحقق في يوم ما.

الأستاذ الرميدي يقول لك يمكن نجيو له نهار نوجدو الشروط دبالو نديروه في يوم ما، وهو على كل حال هو موضوع محل نقاش مجتمعي بناء على توصيات الخطة الوطنية للهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالنسبة لزواج القاصرات أنا غير، فين الأخت، ممثلين، لا دخل للحكومة في هذا الموضوع، كاين 2 الأطراف، الطرف الأول هو البرلمان من 2003 صادق على مدونة الأسرة بالاجماع، وفرقكم جميعا صادقت على هذا في البرلمان وكتتحملو المسؤولية دبالو، لا في 2003 كان إجماع.

وهذه المقترحات من 2003 ياك الأغلبية أنا كنت في المعارضة، كان إجماع، وهي المدونة نفسها هي التي تحدثت، حددت سن الزواج وأسسته على 18 سنة، ولكن في نفس الوقت تأسست للاستثناء الذي هو زواج من هم دون هذا السن بقرار قضائي معلل يهدف إلى مصلحة ما، وأسند إلى القضاء دراسة الأسباب المبررة لذلك بعد التحري اللازم بما في ذلك الاستعانة بخبرة طبية وإجراء بحث اجتماعي.

إذا هذه الظاهرة دبال زواج القاصرات البرلمان هو المسؤول الأول والقضاء هو الذي يسمح، البرلمان صوت والقرار يأذن، أش دخلتو له الحكومة؟ أنت عندك الحق دبال الاقتراح، اقتراح مقترح قانون، البرلمان، هذه النقطة الثانية.

النقطة الثالثة، أنا أقول مرة أخرى ليس من المعقول أن نبخس حق بلادنا فيما حققه في مجال التعليم، صحيح يمكن نقولو أن التعليم باقي فيه خصائص ولكن في تعميم التعليم حققنا واحد القفزة غير مسبوقه طيلة هذه السنوات ما كنفولش غير هذه الحكومة، وصلنا اليوم 49.4% حتى ل 49.5% دبال تعميم التعليم الابتدائي، ونسبة الهدر المدرسي 0.6%، وأنا أظن بأن هذا تطور كبير يجب أن نحبي عليه بلادنا، نطورو نقصو الهدر المدرسي اللي في الإعدادي، نقصو الهدر المدرسي في الثانوي، أنا متفق معكم نشتغلو على هاذ الشي ولكن كاين إيجابي وكاين السلبي.

وفي هذا المجال جات عدد من الإجراءات التي قمنا بها، وفي هذا المجال أطر الأكاديميات ليسوا في هشاشة وأنا جاوبت عليها مرارا، ما عرفتش هذيك الهشاشة، إذن كاع اللي خدام في (ONEE)، اللي خدام في (OCP)، اللي خدام مع الجماعات بالنسبة للموظفين الجماعيين، اللي خدام في مراكز في جميع المؤسسات العمومية.. الوطنية والجهوية كلهم إعادة هشاشة هذا لا يقول به أحد، دافعو على هذوك حتى هما الأولين، ما كاينش هشاشة، ما كاينش هشاشة ومضمون لهم جميع الحقوق المضمونة للموظف العادي.

واحنا غادين للتوظيف الجهوي، دابا نديرو اللامركزية تناقشو تعديل

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، على أهم التدابير المتخذة لمواجهة

التغيرات المناخية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

ثاني سؤال في هاذ المحور، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم عن مدى أخذ العبر للحكومة من الكوارث الطبيعية

وبالخصوص من الماء والتبهي لها ماديا ومعنويا قبلها وبعديا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

أزول أفلاون،

أكدرغا سقسسيون ستوتلا أيت تامزيغت،

ما ساسلواين بطنوكراوا ماس آو مانسورت ديمكارلت مدوكال

إنبدادنت اتمزال سوا دورنون أمقران؟

ماساولواين نباط سوندورنأمقران، نروس أدنرسين أيت سرتين

دمايتشتوت نباط فدراتال إنقال نونزوي تموركسين نزاغس نيزدين، زون

ديسافن ديت فلان تهو دينكاين تانميرت؟

السيد الرئيس:

تانميرت، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

الأمازيغية، وقد أعطيت فعلا هاذ الجائزة.

أطلقنا أيضا بالنسبة للموقع ديال رئاسة الحكومة عندو نسخة أمازيغية

أطلقناها، ولكن أيضا هناك لقاء تنسيقي مع عدد من المتدخلين وخصوصا

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، خصصنا نسبة خاصة لأساتذة اللغة

الأمازيغية ضمن مباريات أطر الأكاديميات مع منع تكليف أساتذة الأمازيغية

بتدريس مواد غيرها، وقد أعلنت هذا في البرلمان آنذاك، وسنستمر بالعمل

على وضع واحد البرنامج عمل متكامل لتنفيذ القانون التنظيمي للأمازيغية.

بالنسبة لأطفال الشوارع، فعلا هذا واحد العمل تقولو واحد الملف

اللي كيشغلنا جميعا، ولذلك أطلقت الحكومة برنامج مدن دون أطفال في

وضعية الشارع، وبدأنا بالرباط، وذلك في إطار إستراتيجية تجمع الأبعاد

الوقائية والتصحيحية والاستباقية لحد من هذه الظاهرة ولمعالجتها.

إذن هذا هو أهم النقاط التي أثارها السادة المستشارين المحترمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

الآن أمينا المناقشات المتعلقة بالمحور الأول، ومنتقل إلى اسمحتو لمعالجة

أسئلة المحور الثاني، حول موضوع سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات

المناخية والكوارث الطبيعية، وللإشارة مكتب المجلس..

السيد الرئيس بغيتي 5 دقائق؟ لك كامل الحرية في التصرف في الوقت

المخصص للحكومة، تفضل السيد الرئيس. آه، نرفعو الجلسة لمدة 5 دقائق؟

يعني هناك حقيقة ما يستوجب رفعها؟ طيب نرفعوها؟ طيب، في حدود

5 دقائق من فضلكم.

رفعت الجلسة لمدة 5 دقائق.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نستأنف أشغال هذه الجلسة، وقد بقي في جدول أعمالها خمسة أسئلة

مرتبطة بالموضوع الثاني: الموضوع المتعلق بسياسة الحكومة لمواجهة التغيرات

المناخية والكوارث الطبيعية.

مرة أخرى مكتب المجلس يرمج هذا الموضوع في إطار مواكبتنا لفعاليات

الحوار الدائر في مدريد، وفي إطار مؤتمر "كوب 25" المتعلق بالتغيرات

المناخية.

عندنا في هاذ المحور خمسة أسئلة، السؤال الأول لفريق الأصالة

والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

الطريق لتفعيل المساهمة المحددة وطنيا من قبل المجلس الحكومي؛

- إصدار مرسوم مأسسة لجنة التنسيق مشتركة بين الوزارة من أجل تنفيذ دقيق ورصد المساهمات المحددة وطنيا والمخطط الوطني للتكيف؛

- ضمان التوطين الترابي الفعال لإجراءات التخفيف والتكيف على مستوى الجهات والمدن، مع مراعاة الصلاحيات الجديدة للجماعات الترابية في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية ووثائق التعمير؛

- اعتماد إستراتيجية وطنية لتنمية المهن الخضراء؛

- إرساء إستراتيجية وطنية لتمويل المناخ، تستند إلى تخصيص ميزانية قطاعية ومحلية متوافقة مع المناخ والأدوات الدولية لتمويل المناخ ومقاييس احتساب أثرها على التمويل المخصص للتكيف؛

ب- تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق اندماج أفضل لبعث تغير المناخ في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من خلال خمس مقترحات كذلك:

- تجميع المعلومات المتعلقة بالبيانات والمعطيات على الهشاشة القطاعية والترايبية ونظم رصد وتقييم التكيف وضمان الولوج إليها للمستعملين؛

- إحداث آليات التحكم اللازمة لتخصيص الموارد الطبيعية بين مختلف السياسات القطاعية وتدهور التربة وتدهور التنوع البيولوجي البري والبحري؛

- إدماج تحليل المخاطر المناخية والاجتماعية في مشروع القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، المحال على مجلس النواب؛

- أخذ بعين الاعتبار الهشاشة المناخية في مختلف مراحل التخطيط، وبلورة واستغلال البنية التحتية الأساسية: الموانئ، الجسور، الطرق، المناطق الصناعية واللوجستية... إلخ؛

- تقييم الاحتياجات التكنولوجية من قبل السلطات العمومية والقطاع الخاص والجماعات الترابية المقابلة لتنفيذ مشاريع التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه.

ج- تيسير وولوج الفاعلين في القطاع الخاص والجماعات الترابية والمجتمع المدني في تمويل المناخ، من خلال مقترحين:

- تزويد مركز الكفاءات للتغيير المناخي (4C Maroc) بالموارد اللازمة للاطلاع بمهامه للبناء وتعزيز مهارات وقدرات حاملي المشاريع على تحليل الهشاشة المناخية والولوج لصناديق تمويل المناخ الدولية؛

- إدماج المخاطر المناخية والبيئية فيما يخص منح القروض وفي عملية

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية؟
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر سؤال مبرمج في هاذ المحور، لفریق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المحترمون،

أصبحت بلادنا أكثر عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية عن ذي قبل، بحكم الخصوصيات الموقعية الجغرافية وتنوع الأنظمة البيئية.

لمواجهة التحديات المرتبطة بهذه التغيرات، لا بد من البحث عن الحلول الكفيلة لمعالجة أثر الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية.

وفي هذا الصدد نستحضر الاستشعار المبكر لجلالة الملك، حفظه الله، شخصيا في توجيه الحكومة وحثها لتطوير تدخلاتها ومبادراتها من أجل المناخ، إن على مستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي في إطار مقارنة طموحة وتضامنية.

وتزيلا للتوجيهات الملكية، بادر المغرب لإطلاق مجموعة من الإستراتيجيات من أجل تجاوز الهدف المتمثل في تقليص مستوى انبعاث الغازات الدفينة وضمان مساهمة الطاقات المتجددة بنسبة 52% في أفق 2030، فعلى سبيل المثال قطاع النقل في المغرب الذي يعد أحد أهم المصادر انبعاثات الغازات الدفينة يستوعب لوحده 38% من الاستهلاك الوطني للطاقة الأحفورية.

وفي هذا الصدد نسأل عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لجعل الانتقال إلى نموذج للتنقل والحركة المستدامة ممكنا.

ونظرا لضيق الوقت، سنتقصر في مداخلتنا عن تقديم مجموعة من المقترحات باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تتجاوز مرحلة التشخيص واليقظة والوقاية، إلى بلورة رؤية مستقبلية من شأنها إرساء إستراتيجية وطنية للتكيف مع التغيرات المناخية ومسيرة لمطوح المغرب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، من خلال 3 مرتكزات:

أ- تحسين الحكامة المؤسسية للمناخ على الصعيدين الوطني والترابي، عبر خمس مقترحات:

- تسريع المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالمخطط الوطني للتكيف والمخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل وخرطة

التنمية وتطوير المنتجات المالية الخضراء المبتكرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بما أن الاضطرابات المناخية أصبحت واقعا يفرض نفسه، فإن على بلادنا أن تسارع لتنفيذ إستراتيجية مناخية ناجعة وتبني رؤية مبتكرة على المدى القصير والمتوسط لتحويل التحديات المناخية إلى فرص واعدة للاقتصاد الوطني من خلال تعبئة الفاعلين لتطوير المنظومة الصناعية للطاقات المتجددة والناجعة الطاقية وكل مسالك الاقتصاد الأخضر والأزرق.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طيب لكم الكلمة الآن السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة التي استمنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

بالنظر لموقع بلادنا الجغرافي ومواصفاته الطبيعية والجيولوجية فهو يعد من البلدان المعرضة أيضا للكوارث الطبيعية، ولا يخفى أن هناك تغيرات مناخية متسارعة خلال السنوات الأخيرة، زادت من حدة الظواهر الطبيعية التي أصبحت مدعاة للقلق للمجتمع الدولي كله وبلادنا جزء من هذا المجتمع الدولي، مما يتطلب مضاعفة الجهود في هذا المجال.

وتواصل الحكومة وعيا بذلك تنفيذ السياسة المناخية التي تعتمد على عدد من السياسات وعدد من الاستراتيجيات وعدد من البرامج القطاعية، نذكر منها بالخصوص:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

- الإستراتيجية الوطنية للمياه؛

- مخطط المغرب الأخضر؛

- البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري؛

- البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات؛

- البرنامج الوطني للصرف الصحي؛

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛

- برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر؛

- المخطط الوطني لإدارة مستجمعات المياه؛

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتنمية الواحات.

ويمكن أن أقول أن بلادنا في المحور الأول بلادنا تعتمد مقارنة استشرافية وقائية لمعالجة ومواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتدابير المخاطر الناجمة عنها، ودليل ذلك أن المغرب دائما يشارك على أعلى مستوى في مختلف المؤتمرات الخاصة بالتغيرات المناخية على المستوى الدولي، وأيضا احتضن الدورة 22 لهاذا المؤتمر "كوب 22" في مراكش سنة 2016 كما شارك مشاركات متميزة في مختلف الدورات الأخرى.

وأیضا إذا أردنا أن نتحدث عن التدابير المرتبطة بالمناخ والتي اتخذتها بلادنا، يمكن أن نتحدث:

أولا، عن البلاغ الوطني الرابع للمناخ والتقارير المحين الثالث المتعلق بالتخفيف، ذلك أنه تقتضي الالتزامات الدولية أن يعد المغرب تقريرا يتضمن معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأيضا تقريرا يصف هذا التقرير الخطوات المتخذة لتخفيض تلك الانبعاثات، وفي هذا المجال أنجز المغرب 3 بلاغات وطنية يقيم فيها وضعيته منذ 2001 بطبيعة الحال، وهو الآن بصدد مواصلة إنجاز البلاغ الرابع كما أنجز تقريرين محينين بخصوص التخفيف، وهو الآن بصدد إعداد التقرير المحين الثالث وهذا التقرير يقيم الهشاشة المحلية والقطاعية لبلادنا في هذا المجال.

ثانيا، المخطط الوطني والمخططات الجهوية للمناخ، ذلك أنه في إطار تعزيز المسلسل التنموي المنخفض الكربون والمقاوم لتغير المناخ، أنجز المغرب سنة 2019 مخططه الوطني للمناخ، وهاد المخطط يتضمن قدرة المناطق على التكيف، تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، تنزيل السياسات الوطنية المتعلقة بذلك، الابتكار ورفع مستوى الوعي لاستجابة لتحديات مكافحة التغير المناخي، تعزيز الحكامة وتعبئة التمويل في هذا المجال، كما تم الشروع في تميم إعداد المخططات الجهوية للمناخ وقد أعد فعلا مخططان جهويان ديال جهتي مراكش تانسيفت وجمعة سوس ماسة، وسنعم إعداد هاد المخططات الجهوية في المراحل المقبلة.

ثالثا، المساهمة المحددة وطنيا قدمت المملكة المغربية مساهمة محددة وطنيا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شتنبر 2016 والتي تعتبر من بين المساهمات الأكثر طموحا في العالم، حيث احتل المغرب المرتبة الثانية حسب مؤشر النجاعة المناخية وراه التقرير موجود وموجود في الأترنيت وإلى بغيتو التفاصيل عليه، المغرب هو الدولة الثانية، من بعد 59 دولة، من حيث مؤشر النجاعة المناخية، وذلك بفضل الجهود التي قام بها.

في هذا الإطار وفي إطار هاد المساهمة وضع المغرب هدفا للحد من انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 42% بحلول عام 2030، منها 25% قابلة

سواء رسميين أو غير رسميين وأيضا بلورة برنامج للنجاعة الطاقية في الإدارات والبنيات العمومية، تم تسريع وتيرة إصدار النصوص التنظيمية في هذا المجال، وخصوصا أصدرنا منذ فترة قصيرة المرسوم المتعلق بالافتتاح الطاقى الإلزامي وهيئات الافتتاح الطاقى.

فيما يخص تدبير الطلب على الماء اللي هو من بين الإشكالات التي تواجهها بلادنا من النتائج ديال التغيرات المناخية أن هناك تغيرات كبيرة فيما يخص العرض ديال الماء، ومن هنا فإن بلادنا فيما يخص الطلب على الماء بشكل عام، تدبره على 2 المستويات:

أولا، مستوى التخطيط الاستراتيجي، وفي هذا المجال يتم حاليا تحيين المخطط الوطني للماء في أفق 2050، غادي يمشي ل 2020-2050، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية، وإن شاء الله سيتم قريبا الإعلان عنه للمصادقة عليه في المجلس الوطني للمناخ والماء؛

وهناك أيضا التدبير الاستباقي والتشاورى لمياه حقينة السدود عبر إعداد برامج سنوية لتدبير المخزون المتوفر على مستوى السدود، وذلك لتلبية الحاجيات المائية لمختلف القطاعات، وبالمناسبة يمكن لأي مواطن أن يطلع يوميا على المخزون ديال السدود ديالنا سدا، سدا، الكمية، والنسبة المئوية، والنسبة المئوية الإجمالية وطنيا عن طريق الموقع الإلكتروني للوزارة المعنية، وهذا يمكننا من أن نتبع عدد المؤشرات بطريقة دقيقة وطريقة يومية.

ونواصل في هذا المجال مواصلة تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود، وأتمتعون أنه إلى اليوم باقي كسبنيو السدود، سنويا 2 سدود كبرى، وحوالي 8 إلى 10 سدود صغرى سنويا، وهناك اليوم في طور الإنجاز 14 سد في طور الإنجاز والسدود المبرجة 36 سدا، ويهدف هذا إلى الرفع من السعة التخزينية للسدود من 18 مليار متر مكعب حاليا إلى 25 مليار متر مكعب في أفق سنة 2030 دون تغييب عدد من الآليات الأخرى التي بدأت فعلا بلادنا تحاول أن تعمل على تعبئتها، منها مثلا تحلية مياه البحر، واتنوما عارفين دبا هناك محطات للتحلية مشتغلة منذ فترة، هناك محطة تحلية طور الإنجاز وغادي تدخل للاشتغال في القريب، هناك محطة تحلية مبرجة في السنوات المقبلة.

وأیضا إعادة استعمال المياه العادمة، وهذا فيه برنامج وطني يتعمم تدريجيا ولكن الحمد لله عندنا عدد مهم من المحطات وعدد مثلا في مراكش جميع الكولف ديال مراكش كلشي كيتسقى من المياه المعالجة، وهذا كنهاولو نديروه في مختلف المدن، كل مدينة راه هناك جهود لإعداد محطات لمعالجة المياه المستعملة باش يمكن هي اللي تسقي المناطق الخضراء وغيرها.

العمل على تقوية شبكة الربط بين الأنظمة المائية التي تعرف فائضا في الموارد المائية، يصعب تدبيره على المستوى المحلي وتلك التي تعرف خصاها؛

للتطبيق شريطة التوفر على تمويل دولي و17% قابلة للتطبيق وفق الجهود الوطنية والتمويل الوطني.

رابعا، المخطط الوطني للتكيف، شرعت بلادنا في وضع وتنفيذ المخطط الوطني للتكيف اللي الهدف ديالو ملاءمة الأولويات الوطنية مع الالتزامات الدولية في هذا المجال، التغير المناخي، تعزيز القدرة على التكيف مع الأولويات القطاعية والأولويات الترابية، زيادة الدعم السياسي الوطني للتكيف، تعبئة الدعم التقني والمالي للتكيف.

خامسا، دعم إطار الحكامة، ينصب على تقوية إطار الحكامة وخصوصا الجانب التنظيمي، والجانب المؤسساتي للسياسة المناخية وأيضا تقوية مثالية القطاع العمومي كرافعة لتطبيق السياسة الوطنية لتغيير المناخ والتنمية المستدامة عن طريق القيام بإجراءات نموذجية تقوم بها الإدارة العمومية نفسها: تدوير وتمييز النفايات، ترشيد استعمال المياه والطاقة وتشجيع النقل المستدام، وقد عمم ميثاق مثالية الإدارة على جميع القطاعات للعمل بها.

فيما يخص التدابير المرتبطة بدعم التحول الطاقى، أتمتعون بأنه بقيادة جلالة الملك المغرب الحمد لله رائد في مجال التحول الطاقى بما فيه:

أولا، تعزيز التحول نحو الطاقات المتجددة، ذلك أن قطاع الطاقة هو المسؤول عن حوالي الثلثين للانبعاثات الغازية، وبالتالي فالحمد لله اليوم عندنا واحد الهدف مسطر واضح هو الوصول إلى مزيج كهربائي (un mix énergétique) مزيج كهربائي وطني 52% في أفق 2030، وقد وصلنا اليوم في هاذ المجال إلى 34% من المزيج الكهربائي بقدرة منشأة إجمالية تناهز 3700 ميكاوات، كما أنها تساهم بحوالي 20% من الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية.

إذن هذا واحد الجهد كبير وجهد مستمر وسيستمر في المستقبل. الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية، المغرب دار واحد الربط الكهربائي مع إسبانيا، نحن الآن بصدد الإعداد للمخطط الكهربائي الثالث مع إسبانيا والذي المفاوضات الأولية اللي بدأت عليه.

ثانيا، هناك أيضا العمل على مد خط ربط كهربائي مع البرتغال تبلغ قدرته 1000 ميكاوات، وحاليا نجري دراسة الجدوى حوله، وهذا غادي يمكن من تعزيز الأمان الطاقى لبلادنا من جهة، وأيضا تمييز الطاقات المتجددة لأنها تصدرها، لأن هاذ الشيء فيه واحد المجموع ديال الإشكالات أننا المشكل ديال الطاقات المتجددة أنها لا تخزن، لأن تنتجها لأن كين واحد الوقت في النهار تنتجو أكثر من القياس ديالنا فين غادي نديروها؟ لذلك الربط بالدول الأوروبية مهم جدا لأن اللي شاط عليك يمكن تبينعو وعاود إلى خاصك تنشري تيكون واحد الأمان طاقى، وهذا غادي يثمن أيضا الطاقات المتجددة الكهرباء المنشئة من الطاقات المتجددة في بلادنا.

ثالثا، تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية، والذي في هذا المجال تعتبر بلادنا رائدة كمشروع في تسريع تنزيل مخطط النجاعة الطاقية باعتباره دعامة أساسية للإستراتيجية الطاقية الوطنية، من خلال تحسيس مختلف الفاعلين

وهي إستراتيجية شاملة، إستراتيجية مندمجة، مرتبطة بالكوارث الطبيعية، وأتم تعرفون أن من بين ما تم اتخاذه أيضا من الإجراءات هو صناديق موجهة لمحاربة آثار الكوارث الطبيعية، صناديق قديمة، الصندوق الوطني لمكافحة الكوارث الطبيعية بدأ من 2009، صندوق الآفات الطبيعية بدأ من 93، ولكن الجديد الذي أتت به الحكومة هو صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، وهذا الصندوق الذي تحدت تفاصيله، أولا، أحدث بقانون ولكن أحدثت تفاصيله، طريقة استفادة المواطنين والمواطنين أو الجهات والمناطق التي تتعرض للكوارث منه بمرسوم، حددت جميع تفاصيله، والآن ننظر مشروع قانون المالية بعد المصادقة عليه نهائيا، ليدخل هذا الصندوق حيز التنفيذ مباشرة، سيحدث فعليا بمقتضى قانون المالية ل2020.

بطبيعة الحال، أريد أن أحيي هنا جميع الجهات المتدخلة للوقاية المدنية، الأمن الوطني، السلطات الإقليمية، السلطات، مختلف القطاعات الحكومية التي تشتغل في ظروف قاسية أحيانا في مناطق بعيدة أو مناطق فيها فيضانات أو مناطق فيها تجريف التربة، أو مناطق فيها إشكالات أخرى، البرد القارس، الثلوج، إلى آخره، والتي تشتغل في ظروف صعبة، كثير من المواطنين والمواطنين، وأحيي أيضا المجتمع المدني الذي هو معبأ أيضا في هذا المجال.

إذن مرة أخرى، لا بد أن أؤكد على أن تدبير آثار الكوارث الطبيعية هو مسؤولية مهمة، مسؤولية مشتركة، تتطلب انخراط جميع الإدارات العمومية وأيضا المؤسسات المتدخلة والمجتمع المدني.

كما أن الحكومة عازمة على اعتماد إستراتيجية شاملة ومندمجة لتدبير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية للفترة الممتدة ما بين 2020 و2030، وتزليلها وفق مقاربة تشاركية، تضمن انخراط كافة الفاعلين بما يضمن نجاعة وفعالية تدخلاتهم.

شكرا جزيلاً على انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تحية للجميع،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا بإمعان لردكم في الموضوع، وإننا إذ نثمن الجهود المبذولة من طرف الحكومة لاحترام البيئة، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز النجاعة البيئية،

ثانيا، مساعدة القطاع الفلاحي على تدبير الطلب على الماء، احنا نتعرفون أن بلدنا بلد فلاحي والمناطق الفلاحية اللي أشار لها السيد المستشار المحترم احنا واعمين بهذا الخصوص والإشكالات اللي كاينة في هذيك المناطق، وخصوصا نخدمو مجموعين باش نخلو هذه الإشكالات، ولكن أيضا كان هناك برنامج وطني للاقتصاد في مياه السقي عن طريق التحويل إلى السقي الموضعي أو السقي بالتنقيط وعلى مساحة تقدر ب 55000 هكتار في أفق 2020، وقد بلغت المساحة المنجزة إلى يوم 585000 هكتار، تجاوزنا الهدف اللي كان محدد، متجاوزة الأهداف المسطرة في أفق 2020، وهو ما يمكن من اقتصاد حوالي مليار و600 مليون متر مكعب من مياه السقي، ولكن هناك آليات أخرى متعددة في هذا المجال تهمين الموارد المائية المعبأة في السدود، استبدال الزراعات السريعة التأثير بقلّة الموارد المائية بأصناف نباتية ذات قدرة على مقاومة التغيرات المناخية كأشجار الزيتون والنخيل والأركان والصبار واللوز والتين والخروب وغيرها، وهناك تتوسع المساحات اللي تنزرعو فيها هذه النباتات اللي هي ذات قدرة على مقاومة التغيرات المناخية، دعم البحث العلمي في هذا المجال وأيضا دعم الفلاحين لإنجاز مشاريع فلاحية مستدامة.

وأخيرا، التدابير الخاصة بالوقاية من الفيضانات، وأتم تعرفون بأن هناك المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، وهذا المخطط الوطني الذي تم إرساؤه سنة 2002، الذي مكن من إحصاء ما يقارب 400 موقع مهدد على المستوى الوطني، ولكن أتم تعرفون أن نتيجة التغيرات المناخية، حتى هاذ المواقع بقات كتغير، مواقع لم تكن مهددة بالفيضانات وأصبحت مهددة بالفيضانات، فهذا يحتاج إلى تحيين مستمر لهذه المعلومات.

وقد تم إطلاق مشروع رائد، الأول من نوعه على مستوى التراب الوطني، خصص له غلاف مالي قدر ب 32 مليون درهم من طرف صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، يتعلق الأمر بمشروع وطني، نظام مندمج للمساعدة على تدبير مخاطر الفيضانات، تم إطلاقه يوم 24 شتنبر الماضي، وهو مركز تنسيق إقليمي بين مختلف المعنيين.

تطوير الأرصاد الجوية هو أيضا مستوى تم الاشتغال عليه، باش نبورو منظومة وطنية للإنذار المبكر، وهي الآن خدامة، وخصوصا عن طريق إصدار نشرات إنذارية، جوية في الوقت المناسب وأيضا استعمال مختلف وسائل الاتصال من أجل إخبار السلطات المعنية بما يمكن أن يقع من كوارث في هذا المجال.

إنجاز خرائط قابلية التعمير، وهذه الخرائط بدأ العمل بها والعمل على إنجازها، والهدف هو إنجاز 30 خريطة لقابلية للتعمير في أفق 2021، باش المناطق اللي يمكن تتعرض للكوارث وخصوصا الفيضانات أو كوارث أخرى وخصوصا إما خطر الزلزال أو خطر الفيضانات وخطر انجراف التربة أو غيرها، خصوصا تتحسبها من الآن.

وهناك أيضا، مشروع الإستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر الطبيعية،

الأمطار، ما بقاش عندنا الحق نشوفو الماء غادي للبحر، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في القطاع الفلاحي وإنجاز برامج تحلية المياه والتطعيم الصناعي للفرشة المائية، والبحث عن موارد جديدة للماء، وتوسيع المدارات السقوية خصوصا في السهول الساحلية للحد من غزو المياه البحرية للفرشة المائية، وكذلك الحد من الاستغلال غير المعقلن للفرشات التحتية للأودية لتعزيز التطعيم الطبيعي للفرشات المائية، واستبدال الزراعات بالمناطق، خصوصا بالمناطق الهشة، زراعة الحبوب بالأشجار المثمرة المقاومة للتغيرات المناخية؛

وبخصوص المبدأ الثاني والمتعلق بالتخفيف من العوامل المسببة للتأثيرات المناخية، خصوصا من خلال التخفيف من انبعاثات الغازات، الاحتباس الحراري لتبني سياسة تنمية منخفضة الكربون ودعم غرس الأشجار المثمرة للزيادة في احتزان الكربون في التربة والحد من استعمال الطاقات الملوثة في جميع القطاعات ودعم الاستثمارات في الطاقة الشمسية والاستفادة من 3000 ساعة شمسية التي تتوفر في بلادنا، واستبدال أسطول السيارات والعربات والمحركات القديمة، وذلك قبل الموافقة على المشاريع القيام بدراسات مسبقة للتأكد من مدى تأثيرها على البيئة وتدابير النفايات.

بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي لتطوير قدرات سلاسل الإنتاج على التأقلم مع التغيرات المناخية وتشجيع استعمال الزراعات البديلة، خصوصا فيما يتعلق بالمراعي وتحسين الكلاء.

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة،

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

استمنا بإمعان السيد الرئيس لجوابكم حول تساؤل فريقنا وكذلك الفرقاء حول موضوع ذا أهمية كبيرة واستمنا لما أنجزتموه وما أنجزته الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة، التي تنفق معكم أنها أصبحت علمية وأن وطننا العزيز أصبح يصاب، مثل عدد من البلدان، مرة مرة بهذه الكوارث، وقانا الله جميعا منها، آمين.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو تقريبا على جميع القطاعات التي كيشملها هاذ القطاع من ماء

خصوصا وأن تحليل التسلسلات المناخية للسنوات الأخيرة ببلادنا يؤكد أن ظاهرة التغيرات المناخية أصبحت واقعا حتميا، وبالتالي فإن الحكومة مطالبة ببلورة إستراتيجية حول المناخ ميدانية للحد من التأثيرات المناخية وخطورتها على الإنتاج الوطني وعلى الساكنة، وهنا نستحضر بألم شديد ضحايا ملعب تريت بإقليم تارودانت وضحايا انجراف التربة بإجوكوك بإقليم الحوز، رحمة الله عليهم جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

يبقى القطاع الفلاحي الأكثر عرضة وتضررا من التغيرات المناخية، مما يهدد اقتصاد بلادنا، ويهدد أمنها الغذائي وأمنها المائي وأمنها البيئي، ويبقى صغار الفلاحين خصوصا بالمناطق الجبلية والواحات والمناطق الهشة داخل المغرب العميق، الفئة الأكثر عرضة وتضررا من مخاطر التغيرات المناخية.

وهنا نسجل باعتزاز انخراط بلادنا في مقارنة احترام البيئة واحتضان مدينة مراكش للدورة 22 للمؤتمر الدولي حول المناخ، رغم أننا كنهين وكمثلين للمهنة كنا ننتظر من الدول الصناعية الكبرى مصدر هاذ التغيرات المناخية دعم الفلاحة المغربية، التي تضررت كثيرا من انعكاسات هذه التغيرات المناخية، هاذ الانعكاسات التي تتجلى أساسا في المجالات التالية:

أولا، تفاقم ظاهرة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة طيلة السنة، بحيث ولينا تتلاحظ فقط فصلين، بعض الشهور في فصل الخريف وما تبقى من السنة فصل الصيف، وما يترتب من ذلك من انعكاسات سلبية على الإنتاج الوطني على القيمة الزراعية المضافة وعلى دخل صغار الفلاحين، خصوصا بالمناطق الهشة والتي يشكل القطاع الفلاحي المصدر الوحيد للدخل.

وهذه التغيرات المناخية كذلك هاذ الانعكاسات ديال بلادنا تتجلى كذلك في ارتفاع درجة الحرارة وكذلك في شح وعدم انتظام التساقطات المطرية، وما يترتب عن ذلك من تدهور لإنتاج وتدهور للموارد المائية السطحية والجوفية وتدهور واردات السدود.

السيد رئيس الحكومة،

إننا بالعودة إلى الإستراتيجية حول المناخ، فإننا نؤكد أنها يجب أن تكون، إلى جانب باقي الإستراتيجيات القطاعية الكبرى في التنمية المستدامة في صلب النموذج التنموي الجديد لبلادنا، مع استحضار، بالإضافة للبعدين الاقتصادي والاجتماعي البعد البيئي لتعزيز النجاعة الطاقية، في أفق إنجاز التزام بلادنا باعتماد الاقتصاد الأخضر في أفق سنة 2030، هذه الإستراتيجية في نظرنا التي يجب أن تنبني على مبدئين أساسيين:

أولا، مبدأ التأقلم مع التغيرات المناخية، والذي ينبنى أساسا أولا على ما يلي:

ضرورة الإسراع بتحسين العرض المائي ومعالجة العجز الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، من خلال ضبط وتعبئة وتتمية وتثمين جل مياه الأمطار عبر سدود صغرى، متوسطة، كبرى ونقط تجميع مياه

ولا في طاطا، من حيث تيجي يخلص هذيك 20% كيفاش بغيوتونا نشجعو هاذ على الأقل هذا الطبقة؟ هذا الشمس دبال الله و(TVA) درتوها اتنوما وحيديو غير لهاذ الدراوش باش على الأقل تمشاو مع السياسة ديالكم اللي تتقول.
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

والكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد رئيس الحكومة على جوابكم ونتمن المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في معالجة ظاهرة التغيرات المناخية، خصوصا الحياة التي هو الماء الذي أصبح يهدد البلد بالنقص.

وفي مواجهة النقص هذه المادة يفرض على الحكومة مواصلة بناء السدود وهي السياسة الحكيمة التي كانت من إبداع جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه ويواصل إنجازها جلالة الملك محمد السادس، حيث وصلت الحصيلة 140 سدا، إضافة إلى آلاف الآبار والأنتاب الاستكشافية لاستخراج المياه الجوفية، رغم كل هذه الجهود أصبحت غير كافية، فمواكبة مختلف الاستراتيجيات الوطنية التي غيرت معالم بلادنا الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب الاشتغال على تطوير الصناعة السقوية لترشيد الموارد المائية وكذلك الاشتغال على النجاعة المائية لترشيد هذه الموارد المائية، فنجاحها مرتبط بتوفير هذه المادة الحيوية لذلك يجب الإسراع في إنجاز باقي البنيات التحتية المرتبطة بتوفير الماء كالسدود التلية التي نحن في حاجة ماسة إليها، والحقيقة أنه حصل بشأنها تأخر.

السيد رئيس الحكومة،

لا ننكر اليوم أن المغرب يتميز بهشاشة بيئته حيال الآثار السلبية للتغيرات المناخية، حيث تتجلى الهشاشة في توالي فترات الجفاف إلى جانب الفيضانات التي عرفتها المملكة في الآونة الأخيرة وارتفاع في درجة الحرارة، وبالتالي فإن الأمر أصبح يقتضي منه مضاعفات جموده تنمويًا وطنيا بإشراك كافة الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين والمجتمع المدني في سبيل بناء أسس تعاون وطني لمواجهة هذه الآثار العكسية.

ثم كذلك يجب على بلدنا أن يعزز موقعه ودوره كبلد اعتبر من السباقين المساهمين لرفع التحدي الذي تفرضه التغيرات المناخية على جميع الدول وخاصة من الدول النامية.

على مستوى العملي توضح لنا أكثر توجهات بلدنا في حماية البيئة من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية حيث يجسد لنا مخطط الطاقة الشمسية التي أطلق في شهر نوفمبر 2009 إلى جانب المشاريع البيئية

وكهرباء وطاقة شمسية وتصفية ماء ومخططات جھوية للماء وكذلك مخططات وطنية، فالسيد الرئيس نحن كمعارضة استقلالية وطنية ناصحة بغيينا باش نوجهو بعض النصائح، وتقبلوها منا بصدر رحب كما هي عادتكم لأنه بعض المرات ما كنتفهموش وكنشوفو وقت ما جات هاذ الجلسة ديال الأسئلة كيكون التبادل ديال التهم، من المسؤول؟ احنا اليوم كنتكلمو مع حكومة مسؤولة اللي عندها 9 سنوات أو على الأقل الحزب الحاكم في النسخة الأولى والثانية 9 سنين راه تولد الدردي ودخلو للمدرسة ووصل للثانوي، لذلك ما يمكن حتى واحد يتنكر ل 9 سنوات على الأقل يبقى يقول أش وقع 20 عام.

لذلك احنا كذلك أتم اليوم مسلحين أكثر من الحكومات السابقة بالاستفادة والحماية بعد التصويت على دستور 2011 اللي اعطاكم واحد الصلاحيات اللي ما عمر كانت عند شي رئيس حكومة أو وزير أول، حتى أن الدستور سأم رئيس الحكومة وليس الوزير الأول وأصبحتم تترأسون عدة مجالس إدارية التي كانت تترأس من طرف جلالة الملك، فهذه قوة مادية ومعنوية أعطاها ليكم الدستور، وبالخصوص المجلس الوطني للماء اللي ولى بطبيعة الحال كيشرف على هاذ المسألة ديال الماء، وكذلك آخرها صندوق التضامن ضد الكوارث اللي منذ 3 سنوات فاش بدا العمل به بينما منذ 2015 الصلاحيات كلشي تنقلات ليكم، فما نقولوش أن هاذ التعثر راه المعارضة هي السبب ديالو، لأنه إهدار الزمن السياسي كما دائما نقول داخل حزب الاستقلال عنده واحد الفاتورة وهاذيك الفاتورة كخلصوها جميعا، لأنه بغض النظر أننا نبدأ وتلاوحو المسؤوليات من المسؤول؟ راه إلى فات الزمن راه غادي يخلصوها هاذوك الناس هاذوك الشباب اللي اليوم عنهم 9 سنين واللي الحزب ديالكم كيمثلهم اللي دوزو 9 سنين في الحكم من هنا ل 10 سنين غادي يكونو 19 سنة راه ما غاديش يرجعو يقولو لا، راه هاذيك الحكومة اللي كانت ما دارت، الوقت كالسيف.

لذلك المراسيم اللي ولينا كنشوفو كناخذ 3 سنوات السيد رئيس الحكومة غير معقولة والقوانين كذلك، احنا شوف العيب إلى كايين شي قانون واقف هنا داخل هاذ المجلس الموقر وعندكم أغلبية اللي تدوزو بها اللي عجيبكم، اللي عجيبكم تدوزوه والمعارضة كاع ما تسمعو ليها.

غادي نقول ليكم آخر مثال أتم تتكلمو على الطاقة الشمسية السيد رئيس الحكومة وتقولو خاصنا نشجعو عليها، في نفس الوقت (ONEE) كيتشكى من عجز، كيجبو هنا فالميزانية في السنة المالية تتقولو بأن عندو عجز وفي نفس الوقت الناس اللي تبيغيو يديرو استثمارات ديال الطاقة الشمسية تضرهم الحكومة ب 20% ديال (TVA) وبالخصوص راه غير الصغار اللي تياكلو العصا ما تسحابوش الكبار السيد رئيس الحكومة، غير ذوك الفلاحة اللي تيديرو واحد (système) ديال 100 ألف درهم وفيه واحد (2 pouces) وكيستايين الشمس إمتي تتطلع باش يسقي ذاك خيزو ديالو ولا بطاطا ديالو ولا النخلة ديالو في فكيك ولا في الراشيدية ولا في بوذنيب

طوال الوقت".

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفرق الاشتراكي.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني باسم الفرق الاشتراكي أن أتدخل في موضوع سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، إيمانا منا بأن مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية المرتبطة بها هي قضية إنسانية مشتركة، تقتضي نهج مقارنة تشاركية بما تتطلبه من تنسيق بين مختلف الإدارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والتربوية ببلادنا.

وإذ تشكل التغيرات المناخية تحديا كبيرا بالنسبة لجميع الفاعلين على المستوى الدولي، لما لظاهرة الاحتباس الحراري من انعكاسات خطيرة طالت مختلف المجالات الإنسانية، وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية التي يواجهها العالم ليست وليدة اليوم، إلا أن مجموعة من الدراسات والتقارير المنجزة تدق ناقوس الخطر حول الآثار السلبية للاحتباس الحراري على الإنسان وعلى الاقتصاد والتنمية وعلى النقص الحاد الذي تعرفه جل سدود المملكة وكذلك الاستنزاف والتدبير الذي تعرفه الثروة المائية.

والمغرب ليس في منأى عن المخاطر، فمثلا تقلص الموارد المائية، تفاقم التصحر، ارتفاع مستوى البحر، وهذا ناتج عن سوء استخدام الموارد الطبيعية في الاستهلاك غير العقلاني وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع ومن النفايات، مما يؤثر سلبا على القطاع الاقتصادي بمختلف مجالاته، فمثلا الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

ويعد الماء أكبر ضحية للتغيرات المناخية سواء من خلال تظاهرات الظاهرة أثناء الجفاف أو الفيضانات المفاجئة والمهولة، التي تحدث أحيانا، ولكننا نتذكر بألم كبير الأرواح الطاهرة لشهداء ملعب تارودانت وانجرافات التربة كذلك بجهة مراكش والمد المهول للمحيط أثناء فصل الشتاء.

وطبعا لا أحد ينكر السياسة التي نهجتها بلادنا في هذا المجال من خلال تدبير مندمج للموارد، وقد كان خطاب جلالة الملك نصره الله خلال قمة باريس وكوب 22 الذي نظمتها بلادنا وكوب 25 بمديرد الآن واضحا في إبراز الجهود التي بذلها المغرب وما يزال يبذلها في العمل على مكافحة التغيرات المناخية، منفذا لالتزاماته الدولية بالعمل على خفض الانبعاثات الحرارية، وإذ باتت بلادنا من الدول الأكثر نشاطا وفعالية على المستوى البيئي وتتجلى هذه الفعالية أيضا في تنظيم لقاءات وندوات وطنية ودولية خاصة بالموضوع، ناهيك عن الأهداف الجريئة التي وضعها في مجال الطاقات المتجددة التي ستشكل الطاقة النظيفة لإنتاج الكهرباء في المحلي سنة 2030.

الأخرى من قبل مخطط المغرب الأخضر، مخطط الاستثمار الأخضر، صورة واقعية للالتزام الفعلي للحكومة بمضامين الاتفاقية الدولية.

إن السياسة البيئية للمغرب والتي نستشف جزءا منها في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والتي تعمل الحكومة بكل ثقة على تنفيذها كإجراء أساسي لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية وبلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم، ولاشك أن النصوص القانونية المختلفة تعزز حماية البيئة وتدعم جهود محاربة التلوث خصوصا أن الآلية القانونية آلية فاعلة في تنزيل السياسات البيئية وضبط وتحسين علاقة الأفراد بمحيطهم.

نوه بعزم الحكومة في المساهمة الفعالة في الجهود العالمية لإيجاد حلول دائمة لتغيير المناخ تزكبه الخطوات المهمة في تنفيذ التزاماتها تجاه اتفاقية الإطار، محطة نور نموذج للرفع من طموحات المغرب وتأمين 52% من قدرته الكهربائية الوطنية من مصادر الطاقة المتجددة.

إلا أننا نلاحظ السيد الرئيس، أن هناك قصورا في إنجاز البرنامج الوطني لإحداث 23 محطة لمعالجة النفايات، وبتساءل عن من أوقفه؟ حيث فوت على بلادنا إنجازا مهما كان سيعمل على تدوير مختلف النفايات.

وعلى المستوى المتعلق بالكوارث الطبيعية، نعتقد أن الحكومة يجب أن تشتغل على الالتقائية، لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقترح عليكم لمواجهة القصور وضعف المقاربة الاستباقية لإحداث وكالة وطنية، تشرف على ضمان التقائية كل السياسات العمومية مرتبطة بموضوع حماية بلادنا من الكوارث الطبيعية والتي بدأت تتزايد على اعتبار أن أهم عنصر في هذا الموضوع هو التوقعات والاكتشاف المبكر للظواهر قبل حدوثها.

مشيرين في هذا الإطار إلى إعادة النظر في تدبير الحساب الخاص المرصود للأموال الخصوصية، يتعلق بتوفير الموارد لمواجهة ظاهرة الكوارث وحماية بلادنا منها، بالإضافة إلى ضعف التمويل، حيث نجد أن المساطر المعقدة التي يعتمدها الصندوق في إقرار تمويل الكوارث، يجب إعادة النظر فيه وتوزيع تدخلاته، على اعتبار أن الكوارث الطبيعية أصبحت متنوعة ومتعددة، وقد تظهر أمور جديدة غير مألوفة، حتى تكون بلادنا مستعدة لكل الاحتمالات والظروف.

السيد رئيس الحكومة،

هناك مجهود يبذل في هذا الموضوع، لكنه يبقى غير كاف بفعل تعقد الظاهرة، لذلك يجب الاشتغال على الاستباقية والإنذار المبكر، الذي يبقى الكفيل في التخفيف من أثرها منذ حدوثها، لأن التأثيرات المناخية عديدة وطالت كل القطاعات، طالت الصحة، وفرة الطعام، النمو الاقتصادي، الهجرة، الأمن، التغيرات الاجتماعية والمنافع مثل المياه، حتى خصوبة الإنسان، حتى عقلية الإنسان، لأن الطبيعة الإنسانية عند مضللي العقول ثابتة لا تتغير، يفسرون على هواهم ما يسمعون من الآخر، فهمها كنت شخصا صالحا سيحكم عليك الناس بناء على ميزاجهم وحاجاتهم، "تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت، لكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس

وألا تبقى حبيسة ردود الأفعال بعد حصول الفواجع، كما يؤكد ذلك واقع الحال ومختلف التقارير الوطنية.

إن المشكل أكبر من فرض رسم التضامن لمواجهة الكوارث الطبيعية، بل لابد من حملات التحسيس والتوعية لفائدة المواطنين وترشيد استعمال المياه وإدخال طرق للتعاطي مع الكوارث الطبيعية ضمن المناهج التربوية، وأيضا عبر القوانين الجزرية لمواجهة مخلفات التعمير والمراقبة الصارمة للمشاريع، وملاحقة المتورطين في اختلالات البنيات التحتية والغطاء الغابوي، كما ندعو إلى نظرة أوسع وأعمق للتعاطي مع الكوارث الطبيعية والابتعاد عن الحلول الارتجالية.

كذلك من المفروض حماية المواطنين من الكوارث الطبيعية من خلال العمل على تقديم التعويضات اللازمة، خصوصا في فترة الصيف التي تقع فيها هذه الوقائع بشكل كبير للغاية، إلى جانب ما يتعلق بالحرائق والجفاف الذي يستهدف الفلاحين الكبار والمتوسطين.

السيد الرئيس المحترم،

في الأخير نؤكد على الجهود المغرب في مجال البيئة ينبغي أن تتم عن رغبة حقيقية للتصالح مع البيئة، تنسجم فيها الرؤية الرسمية والضرورة المجتمعية، مع العمل على تقييم السياسات المرتبطة بهذا المجال بهدف خلق نوع من التناسق وبين الكيفية التي تقدم بها البيئة في المنتديات العالمية والممارسات المجتمعية اليومية.

إذا ندعو الحكومة لانتقال إلى السرعة القصوى في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، وتسريع وضع آلية وطنية لتتبع تنفيذ هذه الأهداف مع إيلاء أهمية لكل الأهداف على قدر المساواة من أجل بلوغ طموح التحول إلى منظومة الاقتصاد الأخضر بحلول سنة 2030.

ينبغي كذلك على بلادنا العمل على جعل هذه المنظومة في صلب النموذج التنموي.

شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلًا.

أريد ان أقول للأخوات والإخوان أنه إلى رجعتنا أنا استمعت بإمعان للملاحظات، ولكن غير باش تقول ليكم وباش تعرفو الجهود المغربية في هذا المجال، دبا ها هو الموقع ديال البنك الدولي والذي يسجل نهج مشتركة بين القطاعات للوفاء بالتزامات المغرب المناخية، وفيه يقول في مجموعة البنك الدولي جابو السياسات وجابو.. إلخ "وقد شرع المغرب في تطبيق تدابير

وكفريق نتمن مجهودات الحكومة في إطار خصوصا التدابير المتعلقة بالتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة وتدابير التكيف مع الأرصاد الجوية، تشجيع مشاريع التخفيف للاقتصاد الطاقة، التسريع بطمر بعض المطارح في بعض المدن، ولكن تبقى هذه المجهودات غير كافية في مواجهة الكوارث الطبيعية خصوصا تلك المتعلقة بتلوث المياه السطحية والجوفية والبحرية.

وكذلك ضعف البنيات التحتية في مجال التطهير السائل والصرف والمطارح العشوائية للنفايات السامة المنبعثة من المصانع والوحدات الصناعية التي تساهم بشكل كبير في تلويث الفرشات المائية وتدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بالاستعمال المكثف للأسمدة والأدوية الكيماوية، ضعف الغطاء الغابوي نتيجة لنهب الأشجار، النهب العشوائي والخطير لرمال الشواطئ كذلك، وكذلك التقيبات المستعملة في استغلال المناجم بمختلف أنواعها، كل هذا يلحق أضرارا كبيرة بالماء والنبات والهواء وبالترية وبالرمال، خاصة في غياب تام لأية مراقبة.

السيد الرئيس المحترم،

من أهم التحديات التي ستواجه بلادنا في المستقبل المنظور ما يتعلق بالأمن الغذائي بالمغرب، خصوصا في تدير الأراضي الفلاحية والحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها والحد من التأثيرات البيئية السلبية على النشاط الزراعي، لذلك نحث من تداعيات هذه الظواهر المناخية وتأثيرها المباشر على نوعية التربة والثروة المائية والجفاف الذي أضحي ظاهرة بنبوية في المملكة، فالمغرب قد يعرف خصاصا كبيرا على مستوى نصيب الفرد من الماء في أفق عام 2030 إذا لم يتم اعتماد مقاربة عقلانية في استغلال الثروة المائية والتفكير في إستراتيجية فلاحية بديلة، تأخذ بعين الاعتبار عنصر تغير المناخ.

ويؤكد التقرير الوطني الثالث للمغرب 2016 المتعلق بالاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والذي أنجزته الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة أن الزراعة البورية حساسة جدا إزاء المخاطر المناخية بما في ذلك الجفاف، حيث أن تأثيرات التغيرات المناخية تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج في الحبوب.

وكذلك فإحتياجات المائية للمحاصيل المسقبة كذلك هي ارتفعت، لأنه ليست هناك إدارة فعالة ومعتولة لعقنة استعمال الماء في المناطق السقوية، وحسب المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية فالرأس المال المائي سيكون ما بين 465 إلى 520 متر مكعب للمواطن في السنة، وهو ما سيشكل تحديا كبير لولوج المواطنين والمواطنات للكمية الكافية من المياه سنويا، مما سيؤثر كذلك على كلفة الاستغلال الخاصة بالرأس المال المائي ببلادنا، وجدير بالذكر أنه في السنوات الفارطة كان نصيب الفرد من المياه حوالي 700 متر مكعب في السنة.

لذلك المطلوب اليوم في نظرنا هو ضرورة تبنى إستراتيجية استباقية ووقائية في تدير الكوارث الطبيعية، حماية لأرواح المواطنين والمواطنات،

ديالها وكتولي عندها كلفة كبيرة، وكتولي فيها صعوبة. فلذلك يجب التعبئة والتوعية والتحسيس والتشارك من قبل الجميع: مجتمع مدني، إعلام اللي كنجيهم حتى هما، لأنهم عندهم دور مهم، المواطن، الجهات الرسمية، البرلمان، الجميع يجب أن يتعبأ في هاذ الورش، لأن التأثيرات ديالو السلبية عامة للجميع، ما غاديش يتعمم لهاذو بدل هاذو، عامة للجميع.

أشير إلى أنه راه عندنا مشاكل فيما يخص مثلا الساحل في بعض مناطق الشمال راه يتآكل ساحلنا بنسبة قد يصل إلى متر في سنة أو سنتين تقريبا، مما يعني أن هناك مخاطر حقيقية، وخاصنا احنا نساهاو باش..

عندك الاقتصاد في الماء، لأن الماء اليوم يعد ثروة وطنية غالية جدا اللي قد بغض النظر على الثمن، ولكن اللي قدر يقتصد من الماء راه أي نقطة من الماء استطعنا تقتصدوها فهي قد ربحناها لأنفسنا ولأبنائنا في المستقبل.

دور القطاع الخاص في المقاولات والاستثمار في تدوير استعمال الطاقات المتجددة بالنسبة للقطاع الخاص، الاستثمار في هذا المجال هذا أيضا مهم جدا، ونهيب بالقطاع الخاص بأن نخرط بقوة وبفاعلية في هذا المجال، بطبيعة الحال هناك عدد من البرامج يمكن أن توابك وتساهم رسمياً، بطبيعة الحال، أن توابك وتساهم في هذا المجال.

أريد مرة أخرى باسمكم، أن نحجي جميع المناضلين من المواطنين والموظفين والعاملين والناس ديال الوقاية المدنية وديال الأمن الوطني والدرك الوطني والقوات المساعدة وغيرهم اللي كيناضلو والموظفين ديال الصحة والموظفين ديال التجهيز والموظفين حتى ديال التعليم، لأن حتى هما يكونون في مناطق بعيدة، اللي أحيانا يعملون في ظروف صعبة، اللي في الرباط واللي في الدار البيضاء واللي في مراكش خاصهم يشعرو بأنه هناك هؤلاء المواطنين وأهم يكافحون في ظل التغيرات المناخية، تغيرات كبيرة أحيانا، مناطق ما كانتش فيها حرارة شديدة ولت فيها حرارة شديدة، مناطق كانت فيها الشتا ما بقاتش فيها الشتا، ولي فيها الجفاف، مناطق كان فيها..

الفلاحة حتى هما كنجيهم اللي صابرين. آه؟ نجيو ليا إن شاء الله، خاصنا نديرو عدد من الجهود كثيرة ديال التخفيض ديال الرسوم وديال.. في هاذ ثلاث السنوات الماضية، فيما يخص الطاقة الشمسية بذلت فيها أمور كثيرة جدا، وأتمنى أن نوفق إن شاء الله لتحقيق أمور أفضل في المستقبل.

مرة أخرى، على الرغم من هاذ التحديات هي كبيرة وخطيرة أن نقوم بما ينفذ بلدنا ويجنبه كل المخاطر حالا ومستقبلا إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم جميعا لمساهمتمكم.

ورفعت الجلسة.

قوية لمواجهة هذه التحديات، ففي إطار مساهمته الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية كذا كذا والغازات الدفينة" وذيك الأهداف اللي قلناها كلها.

ثم يقول الرئيس المشارك لفريق المشروع في مكان آخر، إمراة تحيي المغرب "لتطبيق نهج على مستوى الاقتصاد يبرهن المغرب في هذا التطبيق على ريادته في العمل المناخي على نحو يسترشد به الجيل التالي من مساهمته الوطنية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق نواتج تنمية منخفضة الكربون والقادرة على تحمل تغير المناخ على المدى المتوسط".

وهذا التقرير ملخص ديال التقرير الدولي هذا بالعربية ولكن يمكن نقلناه بالإنجليزية مطول أكثر كييين أن المغرب بذل جهود وأن الترتيب ديال المغرب اللي حضرت عليه فيما يخص تغير المناخ الجهود ديالو الترتيب الثاني في العالم هو راه مستحق نتيجة جهود عملية مبدولة.

صحيح أنه ماشي معناه عاجلنا جميع المشاكل، كايين مشاكل، لأن جزء كبير من هاذ المشاكل غير متوقع، جزء كبير من المشاكل غير مقدور عليه، راه فأمريكا دبا كايين فيضانات وكايين أعاصير وكيموتو فيها العشرات ديال الأفراد، واش أمريكا ما عندهاش القدرة؟ يجيك الإعصار في مكان ما كنتيش معول عليه، كيجي في مدن في الوقت اللي بدلا من الاستعداد أحيانا تتكون الاستعدادات وعارفين وجاي وكخلبو الناس بعض الناس ما كيغبوش يخرجوا.. الخ، هما أنفسهم، فهذا مشترك كوني إنساني لا بد أن نكون واعيين به.

لكن أريد أن أقول بأنه فيما يخص معالجة المياه العادمة لأن أحد الإخوان طرح هذا الموضوع، أريد أن أقول بأنه اليوم عندنا 147 محطة معالجة للمياه العادمة في إطار البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وسنة 2005 كان عندنا غير 21 معنى ذلك أنه هناك واحد الحركة مشهودة. صحيح أنه باقي كيخصنا مزيد من المحطات.

هناك مخطط باش نمشيو لسنة 2040 حتى للمليار متر مكعب، 320 مليون متر مكعب سنويا في المدن والمراكز، 573 في مجال مراكز الجماعات القروية، واحنا بتوسيع هذه المحطات ديال التصفية أو المعالجة ديال المياه العادمة غادي نفقدو واحد أسمو.

ولكن يجب أن أقول بأن هذه الجهود كلها واللي طرحت فيه عدد من الاستراتيجيات إرادية، واعية، وفيها إجراءات قوية واللي بوات المغرب مكان مهم، هذه لا تكفي دون عمل تشاركي من قبل الجميع، تشاركي من قبل الجميع، حتى المواطن احنا معولين عليه يكون مشارك، لأن المواطن عن طريق الاقتصاد في استهلاك الماء، الاقتصاد في استهلاك الكهرباء، الاقتصاد حتى في النفايات، حتى في النفايات، راه ما تنساوش بأنه حتى على حساب الإحصائيات، هي إحصائيات دولية فيها 30% من النفايات كلها فيها أطعمة، احنا راه عندنا حتى 40%، احنا خاصنا باقي تقتصدو، باقي الحبز الكارم كيخرج من الديور، كيفاش نقلو من هاذ الشيء، لأنه يندر الثروة الوطنية من جهة، ولكن من جهة ثانية كيكثر لينا النفايات والمعالجة